

المركز السوري
للعدالة والمساءلة



حالة العدالة سوريا 2020



حالة العدالة سوريا 2020



المركز السوري للعدالة والمساءلة

مارس 2020

المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة منظمة سورية، غير ربحية متعددة مصادر الدعم. يتطلّع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، حيث يعيش المواطنون من جميع مكونات المجتمع السوري بسام. ويعزّز المركز عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة في سوريا من خلال جمع وحفظ الوثائق، وتحليل البيانات وفهرستها، ونشجيع النقاش العام حول العدالة الانتقالية داخل سوريا وخارجها. للمزيد من المعلومات، تفضل بزيارة: ar.syriaaccountability.org

حالة العدالة في سوريا 2020

مارس 2020

يجوز نسخ مواد من هذا التقرير لأغراض التدريس أو البحث أو ألي أغراض أخرى غري تجارية، مع إسناد مناسب. وال يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير بأي شكل من أشكال الأغراض تجارية دون الحصول عل إذن رصيح من مالك حقوق الطبع والتوزيع.

صورة الغلاف - عائلة تفرّ من العنف الدائر في إدلب، شمال غرب سوريا.
حقوق النشر محفوظة لـ "عدسة شاب دمشق"

جدول المحتويات

2	ملخص تنفيذي
4	مقدمة
7	أبرز الإنتهاكات
8	استهداف المشافي والمدارس
8	المعتقلون والأشخاص المفقودون
9	الانتهاكات في مناطق المصالحة
11	انتهاكات حقوق الملكية
12	حالات العودة القسرية
13	جهود العدالة
14	المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية
16	محاكمة تنظيم داعش
18	جهود الأمم المتحدة
19	العقوبات الاقتصادية
21	جهود التوثيق من المصادر المفتوحة
22	جهود التوثيق في الميدان
23	استخراج الجثث والرفات في شمال شرق سوريا
24	جراك الضحايا والأسر
26	النتائج والتوصيات
30	الملحق 1: المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية
37	الملحق 2: المصادر

a s h q i

D i m a s h q i



ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

«حالة العدالة في سوريا ٢٠٢٠» هو تقرير صادر عن المركز السوري للعدالة والمساءلة، يهدف إلى إبقاء المجتمعات السورية والدولية مطلّعة على جهود العدالة ومنخرطة فيها، ويسلط الضوء على أبرز الانتهاكات التي وقعت في عام ٢٠١٩، ويرسم خريطة لجهود العدالة المتخذة من خلال الأمم المتحدة، والولاية القضائية العالمية، وعمليات توثيق الانتهاكات، وغيرها من مسارات العدالة. بدأت جهود تقديم الجناة إلى العدالة بعد تسع سنوات من العنف. ويسلط هذا التقرير الضوء على التطورات التالية:

وقد ساهمت العقوبات في حدوث أزمة اقتصادية في سوريا، حيث فقدت الليرة السورية أكثر من ٥٠٪ من قيمتها في عام ٢٠١٩. ورغم وجود أدلة محدودة على أن هذه العقوبات واسعة النطاق تحقق أهداف السياسات المنشودة، إلا أن تأثيرها على حياة المدنيين السوريين يثير قلقاً كبيراً.

تواجه المنظمات السورية تحديات متزايدة في جهودها لتوثيق الانتهاكات. ومع استمرار الحكومة في استعادة السيطرة على الأراضي، يغدو إجراء المقابلات والحصول على التوثيق داخل سوريا خطراً على نحو متزايد. وبالنسبة للمنظمات السورية التي تسعى إلى الحفاظ على الأدلة الرقمية من وسائل التواصل الاجتماعي، يواصل الفيسبوك واليوتيوب عمليات الحذف التلقائي و محو أدلة مهمة على حدوث الانتهاكات في النزاع السوري.

في شمال شرق سوريا، تم اكتشاف مقابر جماعية تحتوي على آلاف الجثث في المناطق التي كانت تخضع لحكم داعش. ويفتقر فريق الاستجابة الأولية المحلي الذي يعمل على استخراج الرفات والجثث من هذه القبور إلى الموارد والخبرة الكافية للحفاظ على الأدلة والتعرف على هوية الأشخاص المفقودين. ويقوم المركز السوري للعدالة والمساءلة حالياً بتوفير التدريب لفريق الاستجابة الأولية وعائلات المفقودين، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم والموارد لبرامج استخراج الجثث والأشخاص المفقودين في جميع أنحاء سوريا.

يواصل الضحايا السوريون وعائلاتهم تطوير قدراتهم مع لعب دور قيادي في عمليات العدالة. في عام ٢٠١٩، وضعت عائلات الأشخاص المفقودين والمعتقلين السابقين قضية الأشخاص المفقودين والمعتقلين على رأس جدول الأعمال، حيث قامت بتنظيم وقفات احتجاجية قبل مؤتمر بروكسل الثالث وقدّمت إحاطة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن هذه القضية.

تواصل وحدات جرائم الحرب الخاصة في أوروبا متابعة القضايا المتعلقة بالمسؤولين عن الجرائم الفظيعة المرتكبة في سوريا، مما يساعد على ملء الفراغ القضائي الذي خلفه المجتمع الدولي. وكان أحد التطورات الهامة في عام ٢٠١٩ تأكيد التهم في قضية أنور. وإياد.غ. حيث ستكون هذه المحاكمة هي الأولى ضد مسؤولين حكوميين سوريين رفيعي المستوى ويمكن أن تكون مهمة في تسليط الضوء حول الانتهاكات المرتكبة.

فشل المجتمع الدولي في توفير استجابة منسقة لإقامة العدل بحق عشرات الآلاف من مقاتلي داعش وعائلاتهم ممن وقعوا في الأسر. ونظراً لتعرض النظام القضائي لضغوط شديدة في شمال شرق سوريا، يتعين على الدول الأجنبية إعادة مواطنيها إلى وطنهم لملاحقتهم قضائياً أو لقضاء أحكام بموجب العقوبات الصادرة بحقهم.

لا تفلح محاكمات تنظيم داعش في سوريا والعراق حالياً في تلبية المعايير الدولية. ينبغي أن يكون هناك دعم للنظام القضائي في شمال شرق سوريا، وينبغي إنشاء آلية مراقبة دولية لضمان تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة للعدالة، حيث يتم تطبيق إجراءات المحاكمة العادلة وإصدار أحكام منصفة.

وافقت الأمم المتحدة على تمويل سنوي كامل للآلية الدولية المحايدة والمستقلة، التي أنشئت للمساعدة في التحقيقات والملاحقات القضائية بشأن أخطر الجرائم المرتكبة في النزاع السوري. ومع تأمين التمويل الكامل، ينبغي على الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM) تركيز جهودها على بناء قضايا ضد قادة الحكومة والتنظيمات، لأن هذه القضايا تتطلب قدراً كبيراً من الوقت والموارد.

يواصل نظام العقوبات حظر معظم الأنشطة التجارية من الشركات الأمريكية والأوروبية في سوريا. وفي عام ٢٠١٩، أقر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوبات جديدة عملت على تشديد القيود.



مقدمة

مقدمة

وفي غضون ذلك، شعر السوريون في الخارج بضغوط اقتصادية وسياسية متزايدة. وتأججت المشاعر المعادية لسوريا في لبنان وتركيا، بسبب الأزمات الاقتصادية المحلية والرواية الخاطئة بأن الأوضاع في سوريا قد استقرت، مما أدى إلى سياسات جديدة أسفرت عن ترحيل قسري لآلاف السوريين في انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وقد وصلت فكرة العودة الآمنة أيضاً إلى أوروبا، حيث اعتبرت القرارات التي اتخذتها السلطات الدنماركية والسويدية مؤخراً أن بعض المناطق في سوريا قد أصبحت آمنة، مما يشكل سابقة خطيرة بالنسبة لعمليات الترحيل ورفض طلبات اللجوء.

ولكن على خلفية هذه الانتهاكات، حققت الجهود الرامية إلى تقديم الجناة إلى العدالة تطورات مهمة في عام ٢٠١٩. حيث تابعت وحدات جرائم الحرب الخاصة في أوروبا بنشاط، عدداً من القضايا التي تنطوي على مسؤولين عن ارتكاب جرائم فظيعة في سوريا، بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية، مما يساعد في ملء الفراغ القضائي الذي خلفه المجتمع الدولي. وكان أبرز هذه القضايا في عام ٢٠١٩ إلقاء القبض على أنور رسلان وإياد الغريب، الذي شهد أول محاكمة لمسؤولين حكوميين رفيعي المستوى لتورطهم في الآلاف من أعمال التعذيب. وبُذلت جهود إضافية لمقاضاة كيانات تجارية بسبب التواطؤ في جرائم الحرب أو الإرهاب. حيث تم في عام ٢٠١٩ إقرار الاتهامات ضد شركة الاسمنت لافارج، ولا يزال التحقيق جارياً ضد شركة التكنولوجيا (كوزموس). غير أن غالبية القضايا في أوروبا تتضمن ملاحقة الجناة من المستوى الأدنى في هرمية القيادة و المنتميين لتنظيم داعش أو جماعات المعارضة، الذين فرّ أعضاؤهم إلى أوروبا بأعداد أكبر.

وبسبب الصعوبات في إدانة المقاتلين على الجرائم المرتكبة في سوريا، تجنبت الدول الأوروبية إلى حد كبير مسؤوليتها عن إعادة مواطنيها إلى أرض الوطن ومحاكمتهم. وفي المقابل، يتم اعتقال معظم مقاتلي داعش المحليين، وبعض مقاتلي داعش من الأجانب، ومحاكمتهم في شمال شرق سوريا وفي العراق، حيث تكافح قوات سوريا الديمقراطية من أجل استيعاب عدد كبير من المعتقلين والحفاظ عليهم بموارد قليلة، ويظل القضاء العراقي معروفاً بالتعذيب، وندرة المحاكمات العادلة، ووفرة أحكام الإعدام.

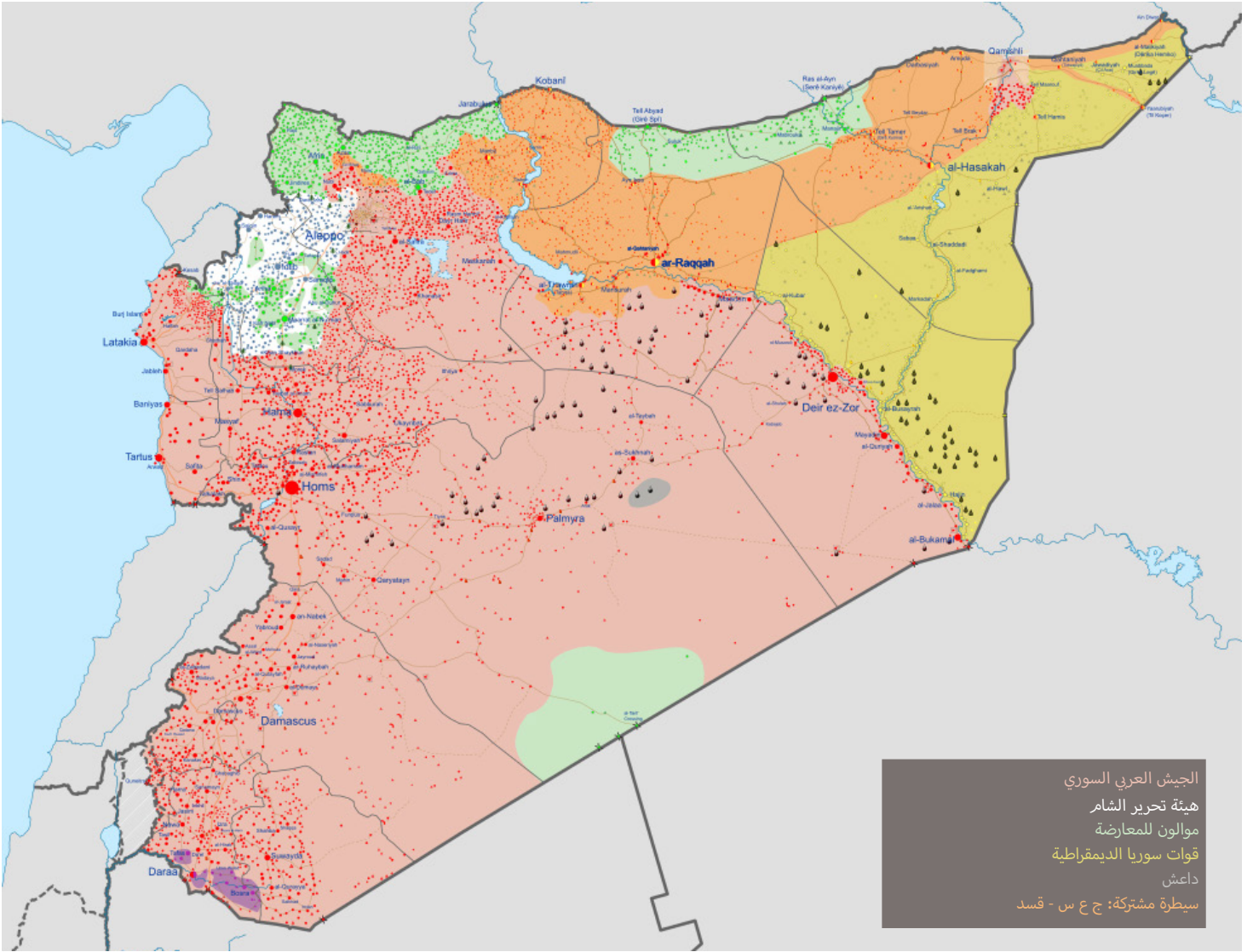
وفي عام ٢٠١٩، فرضت الدول أيضاً عقوبات جديدة على أفراد سوريين وشركات سورية، حيث هناك اعتراف واسع بأن نظام العقوبات المطبق

في عام ٢٠١٩، واصل السوريون في شمال غرب سوريا معاناتهم، حيث قُتل أكثر من ١,٥٠٠ شخص ونزح مئات الآلاف منذ أن بدأ الجيش السوري هجومه الأخير لاستعادة آخر معقل للمعارضة في نيسان/أبريل^١. وفي استراتيجية خبيثة لسحق الأمل والمقاومة، استهدفت القوات السورية والروسية عن قصد المشافي والمدارس، حيث دمّرت ٤١ مرفقاً طبياً وأكثر من ٧٠ مدرسة بين نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر^٢. ولقد أثارت هذه الاستراتيجية غضب المجتمع الدولي الذي لم يتخذ إجراءً يُذكر. ومع إغلاق الحدود مع تركيا الآن، يجد المدنيون في إدلب أنفسهم محاصرين بلا حول ولا قوة تحت وطأة الهجوم الذي تشنه الحكومة.

وفي شمال شرق سوريا، أدت الهزيمة الإقليمية لتنظيم داعش من قبل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والتحالف الدولي في آذار/مارس إلى أن يحظى السكان المحليون باستراحة مؤقتة. ولكن دول التحالف لم تُفلح بعد ذلك في تقديم حلول مناسبة لمعالجة مصير معتقلي تنظيم داعش وعائلاتهم، والتحقيق في مصير الأشخاص المفقودين الذين اختفوا أو قُتلوا تحت حكم داعش. وكانت الظروف مزرية للغاية في مخيم الهول، وهو عبارة عن معسكر اعتقال يضم حوالي ٧٠,٠٠٠ من النساء والأطفال المرتبطين بتنظيم داعش، حيث تُوفي أكثر من ٥٠٠ من سكان هذا المخيم بسبب حالات سوء التغذية وانخفاض حرارة الجسم وسوء الرعاية الصحية منذ نيسان/أبريل^٣.

وتزعزع الوضع في شمال سوريا بسبب الاجتياح التركي الجديد في تشرين الأول/أكتوبر. حيث استولت قوات المعارضة المدعومة من تركيا تحت قيادة الجيش الوطني السوري (SNA) على بلدي تل أبيب ورأس العين، مصحوبة بتقارير عن أعمال قتل تعسفي ونهب على نطاق واسع ونزوح عرقي. وتوقّف تقدّم تلك القوات من خلال اتفاق أبرم على عجل بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية، مما سمح بإعادة دخول القوات الحكومية إلى شمال شرق سوريا.

وإن عودة سيطرة الحكومة السورية تُنذر بالخطر لكثير من السوريين. ففي مناطق المصالحة، لا تزال هناك تقارير واسعة النطاق عن اعتقال تعسفي واختفاء قسري ومضايقات وغيرها من الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة السورية، على الرغم من اتفاقات المصالحة المعمول بها. كما أبرزت تقارير جديدة استخدام الحكومة لأطر إعادة الإعمار والمصالحة لمعاينة الخصوم، وخنق المعارضة، ومواصلة حكمها القمعي^٤.



مناطق السيطرة، شباط/فبراير 2020. المصدر: ويكيبيديا كومنز.

ومنظمات سورية أخرى أيضا على ابتكار طرق جديدة يمكن من خلالها الحفاظ على الأدلة الرقمية على وسائل التواصل الاجتماعي واستخدامها للمساءلة الجنائية. ويواصل النشطاء ومنظمات التوثيق السورية التواصل مع مجتمع الضحايا ويعملون كجسر يوصل إلى محققي الأمم المتحدة و إلى المدعين العامين الذين يستجيبون لهذه القضايا والشكاوى بموجب الولاية القضائية العالمية. وتمضي أنشطة تخليد ذكرى الأحداث وأولئك المفقودين قُدماً بشكل متزامن من خلال الفن والكتابة والسينما، مما يضمن تسجيل التاريخ بدقة وكشف الحقيقة. ومع تلاشي الاهتمام العام بالنزاع السوري وسط الروايات الكاذبة التي تفيده بأن النزاع يشارف على النهاية، فإن العائلات والناجين يعملون بمثابة مناصرين بلا كلل، مما يدعم الزخم طويل الأجل الذي يُعد أساسياً لتحقيق عدالة ذات معنى.

على سوريا يعتبر أحد أكثر الأنظمة المفروضة شمولاً وتطرفاً على الإطلاق. وفي كانون الأول/ ديسمبر، أقر الكونغرس الأمريكي قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين، الذي يجيز فرض عقوبات إضافية وقيود مالية على المؤسسات والأفراد الذين يتعاملون مع الحكومة السورية. ولكن مع وجود أدلة قليلة على ما إذا كانت العقوبات الواسعة النطاق تحقق أهداف السياسات المنشودة، فإن الآثار السلبية على حياة المدنيين السوريين العاديين تشكل مصدر قلق كبير.

وفي نهاية المطاف، فإن السوريين هم الذين يستمرون في قيادة الكفاح من أجل العدالة والمساءلة في سوريا. وفي عام ٢٠١٩، استمرت المنظمات السورية في توثيق الانتهاكات بلا كلل في مواجهة الظروف الخطيرة داخل سوريا. ويعمل المركز السوري للعدالة والمساءلة



أبرز الانتهاكات

أبرز الإنتهاكات

استهداف المشافي والمدارس

منذ بداية النزاع، تم استهداف المشافي والمدارس بشكل منهجي من قبل الحكومة السورية وحلفائها. وفي عام ٢٠١٩، بلغت الهجمات على المدارس والمستشفيات معدلاً غير مسبوق من خلال الحملة التي شنتها الحكومة لاستعادة آخر معاقل المعارضة في إدلب وحماة. وبين نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر فقط، تم الإبلاغ عن استهداف ٦١ مرفقاً طبياً في الهجوم الذي تدعمه روسيا.^٥ كما تم استهداف مدارس ومرافق رعاية الأطفال بشكل ممنهج في سوريا. حيث أفادت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (COI) في آب/أغسطس أن «٧٠ مدرسة في منطقة إدلب منزوعة السلاح قد دُمرت أو تضررت بسبب الأعمال العدائية، مما حرم أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ تلميذ من تلقي تعليم نظامي»^٦. وقد حدث هذا على الرغم من أن المرافق الطبية والمدارس هي من الأعيان المدنية التي تتمتع بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتعرض نظام الأمم المتحدة الخاص بمنع استهداف المدارس والمشافي إلى انتقادات شديدة لتيسيره هذه الهجمات ضد هذه الأعيان المدنية دون قصد.^٧ حيث يعمل نظام منع الاستهداف عن طريق السماح للمنظمات غير الحكومية التي تدير المشافي ومرافق الرعاية الصحية في سوريا بتوفير إحصائياتها لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). ويقوم مكتب الأمم المتحدة بعد ذلك بمشاركة الإحصائيات مع الأطراف المشاركة في النزاع من أجل منع الاستهداف غير المقصود لهذه المرافق.^٨ وفي حين يُعتبر هذا النظام طوعياً، إلا أن المنظمات غير الحكومية ذكرت أنها شعرت بالضغط من قبل الأمم المتحدة لمشاركة إحصائياتها.^٩ وعلى الرغم من أن الغرض من نظام منع الاستهداف هو حماية مرافق الرعاية الصحية والعاملين في المجال الإنساني من أن يصبحوا أهدافاً، يشير نمط الهجمات إلى أن هذه السياسة تقوم بعكس ذلك من خلال توفير الإحصائيات لشن هجمات متعمدة. ووجد تحقيق أجرته صحيفة نيويورك تايمز أن ما لا يقل عن ٢٧ مرفقاً على قائمة عدم الاستهداف قد تم استهدافها عن قصد من قبل القوات العسكرية الروسية أو السورية.^{١٠}

في الأول من آب/أغسطس، ٢٠١٩، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن إنشاء لجنة تحقيق أممية (BOI) لإجراء تحقيق «يغطي الدمار أو الضرر الذي لحق بالمرافق الموجودة على قائمة عدم الاستهداف»

في شمال غرب سوريا.^{١١} غير أن نطاق التحقيق يبقى محدوداً، حيث يغطي التحقيق سبع حوادث فقط.^{١٢} ومن المتوقع الانتهاء من التحقيق بحلول مطلع عام ٢٠٢٠، وتدعو المنظمات الأمين العام إلى إعلان هذه النتائج على الملأ.^{١٣}

ولا تشكل الهجمات التي تشنها الحكومة السورية والقوات الروسية ضد مرافق مثل المشافي والمدارس جرائم حرب فحسب، بل إنها استراتيجية خبيثة لسحق الأمل والمقاومة من خلال استهداف المدنيين الأكثر ضعفاً في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. ولا يُعتبر التحقيق الداخلي للأمم المتحدة كافياً. إذا ثبت أن دولاً أعضاء في الأمم المتحدة قد حولت نظام عدم الاستهداف إلى نظام استهداف، فيجب رفع القضية أمام محكمة العدل الدولية (ICJ). ويجب معاقبة هذه الانتهاكات الصارخة للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني. ويوصي المركز السوري للعدالة والمساءلة أيضاً بأن يتم الإعلان عن النتائج التي يتوصل إليها الأمين العام على الملأ، وأن تنسب لجنة التحقيق الأممية مسؤولية هذه الهجمات إلى مرتكبيها حتى يمكن اتخاذ تدابير المساءلة. ومن الضروري أن يكون هناك وقف متواصل ودائم لإطلاق النار في مناطق الأعمال العدائية النشطة من قبل جميع الأطراف. وينبغي أن يكون وقف إطلاق النار مصحوباً برصد دقيق لأي انتهاكات، مع اتخاذ تدابير المساءلة ضد المخالفين.

المعتقلون والأشخاص المفقودون

لقد تعرض أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص للاعتقال أو الاختطاف أو الاختفاء منذ بداية النزاع، وكانت الحكومة السورية هي التي تقف خلف معظم تلك الحالات.^{١٤} وفي عام ٢٠١٩، واصلت الحكومة السورية ممارستها المتمثلة في اعتقال واحتجاز من تنظر إليهم على أنهم معارضون سياسيون، بما في ذلك ناشطين سياسيين وعاملين في المجال الإنساني وصحفيين. وكان الاعتقال يتم على نطاق واسع جداً في مناطق «المصالحة»، حيث يتم اعتقال المقيمين في هذه المناطق لفترات طويلة والعائدين إليها أيضاً بغض النظر عن امتثالهم لعمليات المصالحة. ويتبع هذا نمطاً من السنوات الثماني الماضية، حيث كانت الحكومة السورية، وكذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، مسؤولة عن حالات الاختفاء القسري والجرائم المرتكبة في مراكز الاعتقال، بما في ذلك

هل تعرفين ما يحدث هنا

يواصل المركز السوري للعدالة والمساءلة وغيره من منظمات حقوق الإنسان توثيق الانتهاكات في مراكز الاعتقال، ولاسيما من خلال جمع المقابلات مع الناجين. وفي عام 2019، نشر المركز السوري للعدالة والمساءلة تقريراً بعنوان «هل تعرفين ما يحدث هنا»، الذي يحلل أكثر من 50 مقابلة مع ناجين وناجيات لتسليط الضوء على استخدام العنف الجنسي في مراكز الاعتقال الحكومية.

التعذيب والعنف الجنسي والقتل خارج نطاق القضاء.

وأصبح الاختطاف والاحتجاز أدوات للسيطرة والإكراه المالي للجهات الفاعلة غير الحكومية، ولكن على نطاق أضيّق. ففي إدلب، قامت هيئة تحرير الشام (HTS) وغيرها من الجماعات المتطرفة باختطاف مدينين أثرياء مقابل فدية. كما قاموا باعتقال وتعذيب وقتل معارضين سياسيين وكذلك معارضين يخالفون التفسير المتطرف لتلك الجماعات للشريعة الإسلامية.^{١٥} وقد تم الإبلاغ عن انتهاكات مماثلة، لاسيما عمليات الاختطاف بدافع مالي واعتقالات لناشطين أكراد، في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية، ويُعزى الكثير منها إلى الجيش الوطني السوري (SNA) المدعوم من تركيا.^{١٦} كما وردت بعض الأنباء عن عمليات اعتقال من قبل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في شمال شرق سوريا، بما في ذلك اعتقال ستة من العاملين في المجال الإنساني في آب/أغسطس.^{١٧}

وبالإضافة إلى الاعتقالات المستمرة، لا يزال الآلاف من المدينين الذين تم اعتقالهم في وقت مبكر من النزاع، أو حتى قبل أن يبدأ، في عداد المفقودين. حيث أدت الهزيمة الإقليمية لتنظيم داعش في ربيع ٢٠١٩ إلى عودة الأمل إلى عائلات أولئك الذين احتجزهم التنظيم في عودة أحبائهم؛ ومع ذلك، بقي أغلبهم مفقوداً. وتشير عمليات الإنقاذ الأخيرة إلى أن بعض المعتقلين ما زالوا محتجزين من قبل أفراد داعش؛ وآخرون كثر مدفونون في مقابر جماعية منتشرة في الأراضي التي خضعت لتنظيم داعش في السابق.^{١٨}

وليس المعتقلون أنفسهم هم الضحايا الوحيدين لجريمة الاختفاء القسري. حيث تواجه أسر المفقودين صراعاً عاطفياً فريداً من نوعه، فهم يتعاملون مع حالة عدم اليقين بشأن مصير أحبائهم ويتعاملون مع هذا الحزن دون الطقوس التقليدية والدعم

الاجتماعي الذي يرافق وجود حالة وفاة في العائلة. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تواجه النساء اللاتي يفقدن أزواجاً أو آباءً مصاعب اقتصادية وإقصاء اجتماعياً في غياب رب الأسرة التقليدي.^{١٩}

ساعد عدد من التقارير المهمة على إثارة أهمية هذه القضية في عام ٢٠١٩. حيث أصدرت رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدانيا تقريراً عن الاعتقال في سجن صيدانيا سيئ السمعة، بما في ذلك تفاصيل حول الآثار النفسية الاجتماعية والجسدية طويلة الأجل للاعتقال.^{٢٠} وقامت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان بالتحقيق في احتجاز الكوادر الطبية على وجه التحديد، ونشرت تقريراً تضمن شهادات عن استخدام الحكومة للتعذيب لجمع معلومات حول موقع المشافي وهوية الكوادر الطبية.^{٢١} وتوفر أوجه التشابه في أمط الانتهاكات أدلة مقنعة على أن الانتهاكات قد ارتكبت وفقاً لسياسات حكومية رسمية.

وأن حل قضية الأشخاص المفقودين يجب أن يكون حجر الزاوية لأي عملية عدالة في المستقبل. ويجب إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، ويجب أن يتمتع المراقبون الدوليون بإمكانية الوصول إلى مرافق الاعتقال الحكومية وتلك غير التابعة للحكومة. وينبغي أن تتمتع عائلات المفقودين بالحق في معرفة مصير أحبائهم، وفي حالة الوفاة، السماح لها بالوصول إلى رفاتهم ومقتنياتهم الشخصية. وفي هذه الأثناء، تحتاج الأسر إلى الدعم النفسي للتعامل مع خسارتها، والدعم الاقتصادي للمساعدة في تعويض الدخل المفقود، وقانون الأشخاص المفقودين للسماح لأزواج وأطفال المفقودين بالوصول إلى ممتلكات الأشخاص المفقودين والتعامل بفعالية مع المسائل القانونية خلال فترات الغياب الطويلة.

الانتهاكات في مناطق المصالحة

استعادت الحكومة السورية الآن السيطرة على غالبية الأراضي السورية، إما عن طريق انتصار عسكري مباشر أو من خلال «اتفاقات مصالحة» محلية مع قوات المعارضة. وتوفر هذه الاتفاقات، من الناحية النظرية، طريقاً لإعادة الدمج السلمي للثوار. ولكن في مختلف مناطق المصالحة، ظهرت تقارير واسعة النطاق عن انتهاكات وتجاوزات، مما يشير إلى أن دمشق تعزز استخدام إطار إعادة الإعمار والمصالحة لمعاقبة الخصوم وخنق المعارضة.

وهو يجب هذه الاتفاقات، كان لدى مقاتلي المعارضة والسكان المحليين خياران: إما الإجماع إلى إدلب التي تسيطر عليها المعارضة، أو قبول سيطرة الحكومة والخضوع لعملية فحص وتدقيق من قبل أجهزة أمن الدولة.^{٢٢} وفي تقييمه لهذه الاتفاقات، وجد المركز السوري للعدالة

هذه الأحداث مجتمعة، من اعتقالات واختفاء وقتل على نطاق واسع، قد فاقمت ما يصفه السكان المحليون بأنه شعور «سائد» بالخوف في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.^{٢٧}

وأصبحت مناطق المصالحة غارقة في فساد اقتصادي. بعد مرور أكثر من عام على المصالحة، لا يزال سكان درعا يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والتعليم.^{٢٨} وسواء كان ذلك محض اختياراً أو بسبب نقص الأموال، فقد فشلت الحكومة السورية فشلاً ذريعاً في إعادة تأهيل البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية بعد انسحاب المنظمات الدولية. كما تضرر المدنيون من جراء عمليات الفصل الجماعي للموظفين الحكوميين الذين عملوا تحت سيطرة المعارضة.^{٢٩} وأخيراً، قدّمت التقارير في عام ٢٠١٩ دليلاً جديداً على الجهود التي تبذلها الحكومة لاستغلال جهود إعادة الإعمار لخدمة أهدافها السياسية، عن طريق تحويل الأموال الدولية وتقييد الوصول إلى الجهات الفاعلة الإنسانية.^{٣٠} وتشير هذه الإجراءات التي اتخذتها الدولة إلى أن المناطق المتصالحة قد تعاني من العقاب الجماعي السياسي والاقتصادي لسنوات قادمة. ولمنع العودة الكاملة إلى الاضطهاد الحكومي في هذه المناطق، فإن الوصول المفتوح للمراقبين الدوليين والجهات الفاعلة الإنسانية المحايدة أمر ضروري.

انتهاكات حقوق الملكية

في عام ٢٠١٩، واصلت الحكومة السورية سياسات مصادرة الملكية من السوريين الذين فروا من النزاع، سواء داخلياً أو إلى دول

والمساءلة أنها لم تفلح في تلبية الحد الأدنى من معايير الإنصاف المتوقعة في حالة العفو.^{٣١} ولا تنص هذه الوثائق صراحة على الجرائم والظروف التي لن تتم محاكمة الشخص الموقّع عليها، ولا تنص على أحكام مُلزمة للحكومة. وبدلاً من ذلك، يضطر المشاركون إلى التوقيع على تنازل عن حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والحق في التجمع السلمي. ويجب على جميع الذكور دون سن ٤٢ أيضاً إكمال خدمتهم العسكرية الإلزامية، على الرغم من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الجيش السوري.^{٣٢}

علاوة على ذلك، فإن العفو ليس مضموناً لأولئك الذين يبادرون بأنفسهم لعملية المصالحة.^{٣٣} حيث تقوم الحكومة بعمليات الاعتقال التعسفي وإخفاء الآلاف من المقاتلين السابقين ونشطاء المعارضة في مناطق المصالحة. وفي درعا، يقدر مركز توثيق محلي أن ما بين ٦٥٠ و ١٠٠٠ شخص قد اعتقلوا على أيدي القوات الموالية للحكومة في الاثني عشر شهراً التي تلت اتفاق المصالحة الذي أبرم في تموز/يوليو ٢٠١٨،^{٣٤} وقد حصل بعض المعتقلين على أوراق تسوية أوضاع خلال عملية المصالحة قبل القبض عليهم.

ويخاطر الأفراد الذين يتصلحون مع الحكومة أيضاً بالتعرض للانتقام من قبل قوات المعارضة. حيث سجل المركز السوري للعدالة والمساءلة، في عام ٢٠١٩، ١٦٥ حالة اغتيال موجهة ضد أفراد قبلوا بالمصالحة ممن انضموا إلى الحكومة أو أصبحوا مخبرين لصالحها، بالإضافة إلى ٢٥ عملية اغتيال من المحتمل أن تكون قد ارتكبتها الحكومة. وإن



عائلة نازحة في إدلب، شمال غرب سوريا. حزيران/يونيو 2019.
حقوق النشر محفوظة لـ"عدسة شاب دمشق"



رجل يمرّ بدراجته على مبنى مدّمّر. الغوطة الشرقية، نيسان/أبريل 2019.
حقوق النشر محفوظة لـ"عدسة شاب دمشق"

وقعت انتهاكات أخرى لحقوق الملكية نتيجة لعملية نزع السلام التركية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، والتي أدت إلى نزوح ما يقدر بنحو ١٦٠,٠٠٠ شخص، من بينهم ٧٠,٠٠٠ طفل، من شمال سوريا.^{٣٦} وفي تكرار لتوجهه شهدته توغلات سابقة، قامت الميليشيات المدعومة من تركيا بنهب الممتلكات واحتلت المنازل في المناطق التي صنّفتها تركيا بأنها «آمنة» على بعد ٢٠ ميلاً من الحدود التركية السورية.^{٣٧} وتعود غالبية الممتلكات التي نُهبَت واحتُلت إلى سكان أكراد.

وأوحت تركيا أنها تخطط لمشروع لإنشاءات ضخم في شمال سوريا لإعادة توطين ملايين اللاجئين السوريين الذين يعيشون حالياً في تركيا.^{٣٨} وهناك خطر كبير يتمثل في إجبار السوريين الذين أُعيد توطينهم على الإقامة في منازل أولئك الذين نزحوا قسراً على أيدي الميليشيات التي تدعمها تركيا فيما يسمى «بالمناطق الآمنة»، مما يخلق وضعاً غير مقبول وينتهك حقوق الملكية للنازحين السوريين.

وتتعلق القضية الثالثة بالاعترافات الأخيرة من قبل الحكومة الأمريكية بشأن النفط السوري. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أعلنت سحب قواتها من سوريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، إلا أنها سرعان ما عكست مسارها وذكّرت أنها ستحتفظ بقوات في سوريا لحماية حقول النفط.^{٣٩} ووفقاً للخبراء القانونيين،

أخرى. حيث أقرت الحكومة سلسلة من القوانين، بما في ذلك المرسوم ٦٦ والقانون رقم ١٠، اللذان يجيزان إعادة تنظيم المناطق السكنية لغرض إعادة الإعمار، ومصادرة الأراضي بشكل فعلي دون أي تعويض للنازحين.^{٣١} وعلى الرغم من وجود بعض الأحكام التي تقتضي تقديم إشعار، إلا أنها غير كافية إطلاقاً لإبلاغ مالكي الأراضي النازحين بشكل صحيح بحقوق الملكية الخاصة بهم والإجراءات اللازمة لتأكيدّها. ووفقاً لتقرير صادر عن سوريا على طول، فقد عززت السلطات السورية أيضاً استخدام قوانين قائمة منذ زمن بعيد لحرمان السوريين من ممتلكاتهم في حالات الاشتباه بالإرهاب، والتي تُفسّر بشكل فضفاض على أنها أي شخص يعارض الحكومة. وأصدرت محكمة مكافحة الإرهاب أوامر بالاستيلاء على ممتلكات العاملين في المجال الطبي والصحفيين وأفراد الدفاع المدني السوري.^{٣٢} ويفرض أحد التعديلات الذي أقرّ على قانون خدمة العلم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ غرامة قدرها ٨,٠٠٠ دولار على أولئك الذين لا يستوفون شرط الخدمة العسكرية الإلزامية بحلول سن ٤٢ ويُخضع ممتلكات أولئك الذين تخلفوا عن الخدمة للحجز التنفيذي.^{٣٣} وبينما تصدر دعوات لإعادة الإعمار من جميع أطراف النزاع، تظل حقوق الملكية الخاصة بالنازحين بسبب النزاع في الميزان.^{٣٤} واقترح المركز السوري للعدالة والمساءلة تنفيذ إطار لاسترداد الملكية وجعله شرطاً لأي مفاوضات سلام.^{٣٥}

المراسيم الحكومية الإضافية التي فككت مخيمات اللاجئين ودفعت القيود المفروضة على التوظيف، إلى جانب الخطاب المعادي لسوريا من كبار السياسيين اللبنانيين، الكثيرين على العودة إلى سوريا رغم المخاطر.^{٤٩}

في عام ٢٠١٩، أجبر ثلاثة أرباع سكان مخيم الركبان على الحدود السورية الأردنية على المغادرة حيث تدهورت الظروف إلى مستويات قائمة تحت الحصار السوري. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، لم يبق سوى ١٢,٧٠٠ شخص فقط من سكان المخيم.^{٥٠} وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، أعلنت روسيا أنها ستنشئ ممرًا إنسانيًا للسماح للسكان بالعودة إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، مما يفتح الطريق أمام رحيل سريع للسكان الذين يتضورون جوعاً، غير أن دعوات السكان لنقلهم إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة لم تلق آذاناً صاغية. وأعلنت روسيا منذ ذلك الحين أنها ستبدأ بتفكيك المخيم، وهو قرار رفضته لجنة المخيم على الفور.^{٥١} ومع وصول القضية إلى طريق مسدود، يظل مصير السكان محفوفاً بالمخاطر.

نتيجة لذلك، نظر طالبو اللجوء السوريون مرة أخرى إلى أوروبا كملجأ، على الرغم من تدهور الظروف هناك للاجئين. في فبراير ٢٠١٩، قررت مصلحة الهجرة الدانمركية أن دمشق الآن آمنة للعودة، مما يعني أنه إذا كان طالب اللجوء من دمشق لم يعد أساساً، كافيًا لطلب اللجوء، مما يعرض وضع آلاف السوريين للخطر. في آب (أغسطس) ٢٠١٩، اتبعت السويد خطوات الدمارك، معلنة أن الحكومة لن تقدم بعد الآن وضع الحماية التلقائية للقادمين الجدد القادمين من دمشق وعدد من المحافظات الأخرى. في حين أن السوريين في هذه البلدان ليسوا معرضين لخطر الترحيل بشكل فوري، فإن السياسات تشكل سابقة خطيرة.

وكما هو موضح في هذا التقرير، يواجه السوريون العائدون الموت والنزوح في المناطق التي لا يزال النزاع فيها نشطاً، بينما يتعرض العائدون إلى المناطق الخاضعة للحكومة لخطر الاعتقال التعسفي والاختفاء والاعتقالات والتجنيد القسري والحرمان من سبل معيشتهم واحتياجاتهم الأساسية. وعليه، فإن عمليات الإعادة القسرية تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية. ويدعو المركز السوري للعدالة والمساءلة البلدان المضيفة إلى عكس هذه البرامج التمييزية، والتمسك بالحقوق في العودة الطوعية للاجئين، واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، بدعم ومساعدة مالية من المجتمع الدولي.

إذا احتفظت الولايات المتحدة بالنفط السوري لمصلحتها الخاصة، فسيشكل ذلك نهياً وانتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.^{٤٩} وأكد مسؤولون أمريكيون في وقت لاحق أنها قامت بتأمين حقول النفط لحمايتها من الاستغلال المستمر من قبل تنظيم داعش وروسيا والحكومة السورية، وأن «النفط يتم العمل عليه بواسطة السلطات المحلية لصالح المجتمعات المحلية».^{٤١} وأياً كان الحال، فإن الانسحاب المفاجئ للقوات الأمريكية وإعادة تموضعها في المنشآت النفطية، ترك سكان المنطقة عرضة لمزيد من الانتهاكات من بقية القوى في سوريا.

حالات العودة القسرية

تعرض ملايين طالبي اللجوء السوريين لخطر متزايد للعودة القسرية إلى سوريا بموجب اتباع سياسات جديدة للاجئين في تركيا ولبنان وأوروبا، وبسبب تدهور الأوضاع في مخيم الركبان.

أقرت تركيا سلسلة من السياسات في منتصف عام ٢٠١٩ والتي تشترط على جميع السوريين العودة إلى المحافظات التي تم تسجيلهم فيها في تركيا، مما أدى إلى نزوح ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ سوري من اسطنبول وحدها. وكجزء من حملة تضييق الخناق، أدت مدهامات الشرطة ونقاط التفتيش في الأماكن العامة إلى نشر الذعر على نطاق واسع بين اللاجئين.^{٤٢} ويُقدّر تقرير لمنظمة العفو الدولية أن المئات من السوريين احتجزوا فيما بعد وتم ترحيلهم إلى شمال غرب سوريا في مناطق تشهد نزاعاً نشطاً.^{٤٣} حيث يذكر الكثير ممن تم ترحيلهم أنهم، قبل ترحيلهم، أُجبروا على التوقيع على وثائق «عودة طوعية» تحت التهديد والإكراه من قبل السلطات التركية.^{٤٤} وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٩، أبرمت تركيا وروسيا اتفاقية تجيز السيطرة التركية على «منطقة آمنة» بعرض ٢٠ ميلاً وطول ٧٥ ميلاً في شمال شرق سوريا.^{٤٥} وإذا ما تم تنفيذها، ستشكل خطط تركيا لإعادة توطين مليون لاجئ سوري في المنطقة إعادة قسرية على نطاق واسع.^{٤٦}

وفي لبنان، تعرض اللاجئون لضغوط للعودة من خلال وسائل مباشرة وغير مباشرة. حيث أتاح قراران صادران عن المجلس الأعلى للدفاع (في ١٥ نيسان/أبريل) والمدير العام للأمن العام (في ١٣ أيار/مايو) للسلطات اللبنانية ترحيل السوريين الذين دخلوا البلد بصورة غير قانونية.^{٤٧} ونتيجة لذلك، تم ترحيل ما يقرب من ٢,٥٠٠ سوري إلى سوريا بين شهري أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٩، غالبيتهم إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.^{٤٨} وأجبرت



جهود العدالة

جهود العدالة

بالإرهاب.^{٥٦} وعلى غرار ذلك، قُبض على قائد مزعوم لجبهة النصرة في هولندا في أيار/ مايو بتهمة ارتكاب جرائم حرب فضلاً عن الإرهاب.^{٥٧} لذلك، فتحت الولاية القضائية العالمية فرصة سانحة أمام الضحايا السوريين، مما أتاح سبيلاً لمحاكمة بعض الجرائم المرتكبة في سوريا. والجدير بالذكر أن اختيار القضايا قد انحرف نحو مرتكبي الجرائم ذوي المستوى الأدنى وأعضاء المنظمات المتطرفة بدلاً من أكثر الأشخاص مسؤولي أو أعضاء الحكومة السورية، وكان هذا مصدرراً للإحباط في المجتمع السوري.^{٥٨} وكان أحد أسباب هذا التحيز هو حقيقة أن عدداً قليلاً من المسؤولين الحكوميين السوريين يقيمون في الدول الأوروبية التي تباشر قضايا بموجب الولاية القضائية العالمية.

ويطرح هذا سؤالاً حول ما هي أنسب استراتيجية للمحاكمة لتحقيق العدالة في مجال الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا. إذ لطالما كانت الاستراتيجية الافتراضية هي مقارنة «لا ملاذ آمن» حيث تمنح الدول استخدام أراضيها لمشتبه في ارتكابهم جرائم دولية.^{٥٩} وكما ذكر أعلاه، يتضح ذلك من خلال مقاضاة مقاتلين سابقين موجودين في أوروبا. وفي المقابل، فإن مقارنة «جهات التنغيد العالمية» يعطي الأولوية للتحقيق مع أخطر المجرمين بغض النظر عن موقع الجريمة أو المتهم. ومن الأمثلة على هذه المقاربة الأخيرة، محاولة المدعي العام الألماني الفاشلة لطلب تسليم جميل حسن، رئيس إدارة المخابرات الجوية السورية من لبنان، حيث كان يسعى للحصول على علاج طبي.^{٦٠} وينبغي على وحدات جرائم الحرب الخاصة الموازنة بين مقاربتين «جهات التنفيذ العالمية» و«لا ملاذ آمن» لملاحقة المسؤولين عن الجرائم الفظيعة وكذلك الموجودين في الدول التي توجد فيها تلك الوحدات.

وكان هناك تطور هام في عام ٢٠١٩ وهو تأكيد التهم في قضية أنور. ر وإياد، غ. اللذين تم اعتقالهما في ألمانيا في شباط/فبراير ٢٠١٩،^{٦١} حيث عمل أنور في فرع المخابرات العامة في منطقة الخطيب (فرع الخطيب) بدمشق حتى عام ٢٠١٢، ووجهت إليه تهمة التواطؤ في تعذيب ما لا يقل عن ٤,٠٠٠ شخص بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، مما أسفر عن مقتل ٥٨ شخصاً بما في ذلك حالات العنف الجنسي.^{٦٢} وساعد المركز الأوروبي لحقوق الإنسان، وكذلك مجموعة ملفات قيصر، على تنسيق شكاوى من قبل ضحايا سوريين وتقديم مذكرات إلى المحققين الألمان. من المقرر أن تبدأ المحاكمة في أوائل عام ٢٠٢٠ وقد تكون مهمة في إلقاء الضوء على النظام القمعي، حيث ستكون أول محاكمة لمسؤول حكومي سوري رفيع المستوى. ولكن كان

المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية

في عام ٢٠١٩، تابعت وحدات جرائم الحرب الخاصة في أوروبا بنشاط عدداً من الحالات التي تنطوي على أولئك المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الفظيعة في سوريا (حيث قام المركز السوري للعدالة والمساءلة بتجميع ٩٢ حالة، والتي يمكن الوصول إليها في الملحق ١). وقد ساعد هذا في ملء الفراغ القضائي الذي تركه المجتمع الدولي. حيث أن سوريا ليست دولة طرفاً في نظام روما الأساسي، وقد استخدمت روسيا والصين حق النقض ضد إحالات مجلس الأمن الدولي إلى المحكمة الجنائية الدولية (ICC).^{٦٣} وحرّم هذا المحكمة الجنائية الدولية من التحقيق في الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع الذي يدخل الآن عامه العاشر. وقد فشل المجتمع الدولي أيضاً في إنشاء محكمة مخصصة - مثل تلك الخاصة برواندا ويوغوسلافيا السابقة - الأمر المتوقع حدوثه بالنظر إلى حجم الجرائم المرتكبة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية. ويتمثل البديل الآخر في الملاحقات القضائية التي تباشرها السلطات الوطنية عملاً بالقوانين المحلية والتي تمنح السلطات الولاية القضائية للتحقيق في الجرائم الخطيرة المرتكبة خارج حدودها الوطنية، والمعروفة باسم الولاية القضائية العالمية.

ويمكن أن تسمح الولاية القضائية العالمية بمحاكمة مرتكبي الجرائم التي ليس لها أي صلة على الإطلاق بالدولة التي تباشر الملاحقة القضائية. حيث شهدت السنوات العشر الماضية ارتفاعاً هائلاً في عدد هذه القضايا على مستوى العالم، بما في ذلك القضايا المتعلقة بسوريا.^{٦٤} وتم إنشاء وحدات خاصة لجرائم الحرب في العديد من الدول الأوروبية تحديداً، وذلك بهدف مقاضاة الجرائم الدولية و/أو الجرائم المتعلقة بالإرهاب.^{٦٥} وإن هذه الوحدات مقيدة بالولايات الوطنية الخاصة بها - والتي تشمل المتطلبات القضائية المختلفة - وكذلك الموارد التي تخصصها حكوماتها الوطنية. وتقوم العديد من هذه الوحدات بتنسيق عملها من خلال شبكة الإبادة الجماعية، وهي منظمة تجتمع مرة كل عامين في لاهاي لتبادل المعلومات ومناقشة المجالات ذات الاهتمام المشترك.^{٦٦}

وفي حالة الجرائم المرتكبة في سوريا، من المرجح أن ينظر المدعون العامون في قضية إذا كان الضحية (الضحايا) أو الجاني أو كلاهما موجودين في البلد. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٩ حكمت فرنسا على العديد من مقاتلي داعش السابقين المقيمين في فرنسا بتهمة تتعلق

شركة التكنولوجيا (كوزموس) لتورطها في أعمال التعذيب من خلال توفير وتركيب معدات مراقبة إلكترونية واسعة النطاق لصالح الحكومة السورية.^{٦٦} وليس من الواضح ما إذا كانت هذه القضية قد حقت أي تقدم ملموس في عام ٢٠١٩ بسبب متطلبات التحقيقات السرية في فرنسا. ونظراً لعدم وجود إعلان بإسقاط التهم، يمكن افتراض أن القضية ما زالت مفتوحة.

ونظراً لمساهمتها القوية في مكافحة الإفلات من العقاب، وخاصة في غياب أي محكمة دولية تتمتع بالولاية القضائية للنظر في جرائم الحرب السورية، ينبغي للدول أن تمول بالكامل (وتُنشئ) وحدات خاصة لجرائم الحرب للتحقيق في الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية، ومحاكمة مرتكبيها.

كما بدأ محامون دوليون في مجال حقوق الإنسان في اختبار ما إذا كان القرار الأخير الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية بشأن معاملة ميامار لمسلمي الروهنجيا يمكن استخدامه كسابقة لإحالة ملف سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. حيث أذن قضاة المحكمة الجنائية الدولية، في تشرين الثاني/نوفمبر، بفتح تحقيق في الوضع في بنغلاديش/ميامار، استناداً إلى المبرر المنطقي بأنه على الرغم من أن ميامار

هناك بعض الجدل في المجتمع السوري حول ما إذا كانت محاكمة أنور تحقق العدالة بالنظر إلى أنه انشق عن الحكومة في عام ٢٠١٢، وانضم في نهاية المطاف إلى صفوف المعارضة.^{٦٧} ومن المحتمل أن يشكل هذا جزءاً من الدفاع والحجة القانونية لأنور لصالح تخفيف العقوبة.

وتم بذل مزيد من الجهود في عام ٢٠١٩ في قضايا تسعى إلى تقديم شركات يُزعم أنها متواطئة في جرائم حرب أو الارهاب. حيث تَبَّت محكمة الاستئناف في باريس، في تشرين الثاني/نوفمبر، تُهم التواطؤ في جرائم الحرب ضد شركة الاسمنت لافارج (المعروفة الآن باسم لافارج هولسيم)، على الرغم من إسقاط التهم الموجهة ضدها بخصوص ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.^{٦٨} حيث أظهرت الوثائق المسربة من الشركة أنها اشترت الوقود من تنظيم داعش، ودفعت فدية لإطلاق سراح عمال علويين (بينما تجاهلت رهائن يتبعون لجماعات أخرى)، من بين مزاعم أخرى.^{٦٩} وفي نسخة للجهود التي بذلتها منظمات غير حكومية لتحقيق المساءلة نيابة عن الضحايا، حُرمت العديد من المنظمات من مركزها التنظيمي كأطراف مدنية من قبل المحكمة لأسباب لا تزال غير معروفة بسبب عدم الإعلان عن القرار. وبالإضافة إلى قضية لافارج، هناك تحقيق جنائي قائم في فرنسا ضد

جهود المركز السوري للعدالة والمساءلة لدعم المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية

منذ عام ٢٠١٤، يعتبر المركز السوري للعدالة والمساءلة المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية الخيار الأكثر قابلية للتطبيق والمتاح للعدالة والمساءلة للسوريين، إلى أن يتم منح هيئة دولية سلطة مباشرة المحاكمات. وطوال عام ٢٠١٩، أتاح المركز السوري لوحدة جرائم الحرب الخاصة في فرنسا وهولندا والسويد وألمانيا والمملكة المتحدة الوصول إلى أدلة ذات صلة وموثوقة لدعم التحقيقات و/أو الملاحقات القضائية للجرائم الخطيرة الناشئة عن النزاع السوري.

ويتمتع الضحايا كذلك بالحق في المشاركة في هذه الملاحقات القضائية لتقديم الشكاوى ضد الجناة، وفي بعض الحالات، طلب جبر الضرر عن الجرائم التي عانوا منها. وفي عام ٢٠١٩، نشر المركز السوري سلسلة كتيبات حول الولاية القضائية العالمية لست دول قامت بمحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية. وتتوفر هذه الكتيبات باللغتين العربية والإنجليزية في محاولة لإطلاع السوريين على حقوقهم، ومساعدتهم على فهم كيفية عمل المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية، وتشجيعهم على إحضار المعلومات ذات الصلة، وخطوط التحقيق، والأدلة إلى وحدات جرائم الحرب الخاصة التي يمكنها أن تستخدمها في عمليات المساءلة. وأطلق المركز السوري هذه الأدلة في فعالية أقيمت في برلين بالنظر إلى الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين في ألمانيا ودورها المحوري في السعي لتحقيق العدالة للسوريين من خلال قضايا الولاية القضائية العالمية، ويواصل المركز السوري بناء علاقات مع المدعين العامين، والتشارك في المعلومات، ومناصرة إجراء محاكمات لهذه القضايا في محاولة لتحقيق العدالة للضحايا السوريين.

دليل المحاكمات الوطنية في ألمانيا للجرائم المرتكبة في سوريا



محاكمة تنظيم داعش

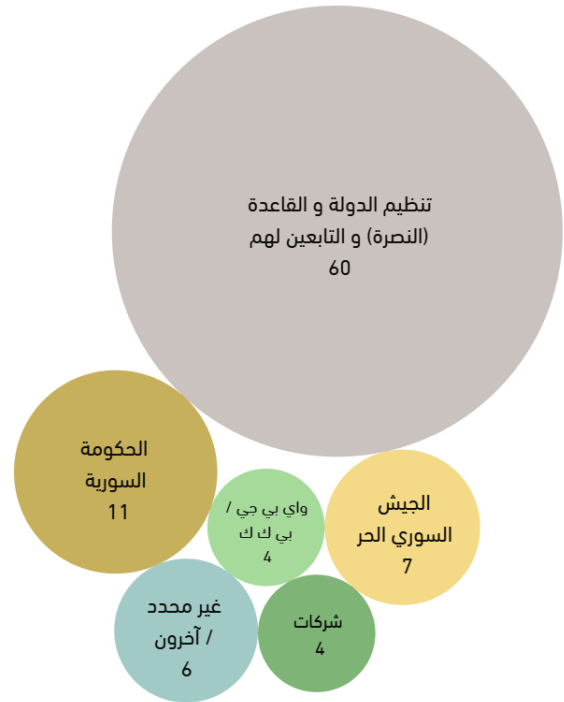
في آذار/مارس ٢٠١٩، فقد داعش ما بقي من الأراضي التي سيطر عليها في سوريا، مما أثار مسألة كيفية تحقيق العدل إزاء مقاتلي تنظيم داعش وعائلاتهم الذين تم أسرهم أثناء الأعمال العدائية. حيث يوجد حوالي ١١,٠٠٠ رجل في سجون قوات سوريا الديمقراطية في سوريا، ويشكل المقاتلون الأجانب ٢,٠٠٠ أو أكثر من هؤلاء المقاتلين من حوالي ٥٠ دولة مختلفة.^{٦٨}

وفشلت دول التحالف في توفير استجابة منسقة لهذه المشكلة. ومع عدم وجود دعم عام لترحيل المقاتلين إلى أوطانهم، بدأت فرنسا في المحاكمات غيابياً وتتفاوض مع العراق لمحاكمة مقاتلين فرنسيين في محاكم العراق.^{٦٩} ومن جانبها، اقترحت السويد إنشاء محكمة دولية لمحاكمة مقاتلي داعش الأجانب في المنطقة (من المفترض أن تكون هذه الدولة هي العراق أو دولة مجاورة).^{٧٠} وانضم المركز السوري إلى عدد من المجموعات الأخرى المعارضة لهذا الاقتراح كقضية عدالة انتقائية ولم يكن هناك تحرك يُذكر بشأن هذا الاقتراح منذ حزيران/يونيو.^{٧١} وعلى الرغم من أن هذه المجموعة من المقاتلين الأجانب لا تمثل سوى جزءاً صغيراً نسبياً من المجموعة الكلية لمقاتلي داعش، تبقى هناك مخاوف من أنه إذا ما تُركوا في المنطقة، فإن المقاتلين يمكنهم بناء تنظيم داعش جديد. ويبقى آخرون قلقين من أنه إذا عاد المقاتلون إلى بلادهم، فسوف يرتكبون أعمالاً إرهابية.^{٧٢} واتخذ المركز السوري موقفاً مفاده أنه ينبغي على الدول إعادة مواطنيها الذين ارتكبوا جرائم حرب أو إرهاب في سوريا لمحاكمتهم أو قضاء فترة العقوبة في بلدهم الأم.^{٧٣} ويجب تقديم ضمانات مناسبة لضمان عدم ارتكاب المقاتلين العائدين جرائم أثناء انتظار محاكمتهم.

وفي داخل سوريا، أنشأت السلطات الكردية محاكم مخصصة لمكافحة الإرهاب تُعرف باسم محاكم «الدفاع عن الشعب» لمحاكمة المتهمين السوريين والعراقيين من أعضاء داعش بارتكاب جرائم في سوريا.^{٧٤} ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٩، قامت هذه المحاكم، التي تتميز بهيئة من ثلاثة قضاة، بمحاكمة وإصدار أحكام على أكثر من ٧,٠٠٠ من المشتبه بهم من تنظيم داعش، وما زال هناك حوالي ٦,٠٠٠ ينتظرون المحاكمة.^{٧٥} وعلى أمل تلبية المعايير الدولية لحقوق الإنسان، واكتساب الشرعية، وتشجيع المصالحة العربية الكردية، ألغت هذه المحاكم عقوبة الإعدام، وحظرت التعذيب، وأعطت الأولوية للمصالحة والرفقة، ونفذت إصلاحات مثل إنشاء محاكم الاستئناف وتوفير محامي الدفاع.^{٧٦}

ليست دولة طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلا أن المحكمة الجنائية الدولية لها ولاية قضائية على جريمة ترحيل اللاجئين إلى بنغلاديش لأن هذه الأخيرة هي دولة طرف.^{٧٧}

وفي آذار/مارس ٢٠١٩، قدّم مكتب المحاماة (غيرنيكا ٣٧) مذكرة إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية بحجة أن المحكمة الجنائية الدولية يجب أن تفتح تحقيقاً في ترحيل المدنيين من سوريا إلى الأردن، بناءً على وضع الأردن كدولة طرف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهناك عدد من العقبات التي تحول دون فتح تحقيق في المحكمة الجنائية الدولية بشأن النزاع السوري ومتابعته بنجاح، بما في ذلك قدرة النيابة العامة على إثبات نية الحكومة السورية في تهجير المدنيين قسراً عبر حدود دولية، واستعداد الأردن للتعاون مع تحقيق للمحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، قد تشير هذه التطورات إلى انفراج جديد للسوريين لتحقيق العدالة الرمزية، وكذلك الفعلية، على الساحة الدولية.



قام المركز السوري للعدالة والمساءلة بتجميع قائمة تضم ٩٢ قضية متعلقة بسوريا بموجب الولاية القضائية العالمية من مصادر متاحة للجمهور (انظر الملحق الأول). في الشكل أعلاه، تُقسّم القضايا حسب انتماء الجناة المزعومين. حيث قامت الغالبية العظمى من القضايا بملاحقة أعضاء جماعات متطرفة.



"لافتة تقول: الدولة الإسلامية - ولاية البركة. الشرطة الإسلامية في الشداي، 2019، زانا عمر (أصوات أمريكية) [موقع عام]"

في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، نشر المركز السوري للعدالة والمساءلة تقرير «الخصم والجلاد والحكم: ديوان القضاء والمظالم في داعش» الذي يميّز اللثام عن مسؤولية جهاز غير معروف سابقاً في التسلسل الهرمي لتنظيم داعش، ديوان القضاء والمظالم، ويدعو المجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية لمحاكمة أعضاء هذا الديوان بدلاً من مجرّد مقاتلي داعش لتحقيق العدالة الكاملة.

”غير قانوني“ وأصدرت أوامر اعتقال للقضاة والموظفين.^{٨١} ويؤثر عدم توفر الولاية القضائية تحديداً على العدد الكبير من المقاتلين الأجانب المحتجزين في السجون الكردية.^{٨٢} وبسبب عدم وجود ولاية قضائية على هؤلاء المشتبه بهم، والإحجام عن تحمل عبء محاكمة مواطنين أجانب، وعدم رغبة الدول الأجنبية في إعادة مواطنيها إلى أرض الوطن، فقد تم إرسال هؤلاء المشتبه بهم إلى العراق لمحاكمتهم حيث أن القانون العراقي يمنح الولاية القضائية في مثل هذه الحالات التي يرتكب فيها رعايا أجانب جرائم تؤثر على العراق.^{٨٣}

غير أن الإجراءات المتخذة ضد تنظيم داعش في المحاكم العراقية تعجّ بانتهاكات لمبدأ المحاكمة العادلة، بما في ذلك الاستخدام المفرط للتعذيب.^{٨٤} وبينما تحاكم الهيئات القضائية في الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان المدعى عليهم من تنظيم داعش بموجب قوانين مكافحة الإرهاب الخاصة بها، فإن قانون مكافحة الإرهاب في العراق لعام ٢٠٠٥ يأذن باستخدام عقوبة الإعدام والسجن المؤبد على أساس تعريفات غامضة للإرهاب.^{٨٥} وتشتهر المحاكم العراقية بأحكامها القاسية والسريعة بدافع

ولكن بمواردها المحدودة، فإنها تتمتع بقدرات أساسية، وتفتقر إلى طرق توثيق فعالة أو أدلة جنائية ومرافق احتجاز للمشتبه فيهن من الإناث.^{٧٧} لذلك جاءت الإدانات إلى حد كبير من الاعترافات التي تلت القبض على المشتبه بهم في ساحة المعركة، واكتشاف الصور ومقاطع الفيديو التي تثبت تورطهم في الجرائم على هواتفهم.^{٧٨} وعلاوة على ذلك، أدين معظم المشتبه فيهم بانتهاك قوانين الإرهاب بدلاً من ارتكابهم جرائم جوهريّة، الأمر الذي يتطلب أدلة أكثر بكثير من الأدلة المتوفرة.^{٧٩} وبالتالي، يمكن إدانة المقاتلين لنفس الجريمة على الرغم من وجود درجات متفاوتة للمسؤولية الشخصية والمشاركة في أعمال محددة. وإن أقصى عقوبة هي السجن المؤبد، وهي عقوبة السجن لمدة أقصاها ٢٠ عاماً.^{٨٠}

وفي نهاية المطاف، تعتبر الولاية القضائية أكبر عقبة أمام العمليات القضائية الناجحة في شمال شرق سوريا. وإن الاعتراف الدولي والدعم للمحاكمات في سوريا أمر معقّد بسبب الوضع الحالي لقوات سوريا الديمقراطية كجهة فاعلة غير حكومية. وفي الوقت نفسه، اعتبرت الحكومة السورية أن القضاء في شمال شرق سوريا

الانتقام.^{٨٦} وفي وصف لها بأنها «محاكمات الخمس دقائق»، تتسم الإجراءات باعتمادها غالباً على اعترافات يتم انتزاعها بالإكراه ومعايير إثبات متدنية، وحرمان من الحقوق الأساسية للمدعى عليهم، بما في ذلك حقوقهم في التمثيل القانوني وفرصة لمواجهة المشتكين.^{٨٧}

وفي الوقت نفسه، يتم احتجاز عشرات الآلاف من نساء داعش وأطفالهن في مخيمات مؤقتة في شمال شرق سوريا. وبسبب عدم وجود أدلة كافية لمحاكمتهم، وخوفاً من أن بعض السكان ما زالوا مواليين لتنظيم داعش، تواصل قوات سوريا الديمقراطية احتجازهم دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة أو خطط للإفراج عنهم في المستقبل، تاركين هؤلاء المحتجزين فعلياً في طي النسيان القانوني. وفشلت دول التحالف في توفير الدعم الكافي للسلطات المحلية، مما سمح لظروف هذا المخيم بالتدهور إلى مستويات يُرثى لها. وكانت الظروف مزرية للغاية في الهول، وهو عبارة عن معسكر اعتقال يضم حوالي ٧٠,٠٠٠ من النساء والأطفال المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية. ومنذ شهر نيسان/أبريل، توفي ٥٠٠ شخص، بينهم أكثر من ٣٠٠ طفل، بسبب سوء التغذية وانخفاض حرارة الجسم وضعف الرعاية الصحية في الهول.^{٨٨}

وفي الوقت الحالي، فإن الوضع الراهن لا يُحتمل بالنسبة لسلطات قوات سوريا الديمقراطية المكلفة بتأمين عدد هائل من المعتقلين بأقل دعم ممكن. كخطوة أولى، يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية إعادة مواطنيهم إلى أوطانهم، وذلك لضمان إجراء محاكمات عادلة ومنع عودتهم إلى جماعات متطرفة تعاود الظهور من جديد. وينبغي إنشاء آلية دولية لمراقبة محاكمات داعش من قبل السوريين والعراقيين في كلا البلدين لمنع التعذيب وأحكام الإعدام التعسفية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة، على أقل تقدير. وينبغي على المجتمع الدولي أيضاً تقديم الدعم للسلطات الكردية لتخفيف الظروف في مخيم الهول وغيره من المعسكرات التي يتم فيها احتجاز عائلات داعش.

جهود الأمم المتحدة

تم إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIM) (يُشار إليها لاحقاً «الآلية الدولية») من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وكُلفت بالمساعدة في التحقيق مع، ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم المرتكبة في سوريا منذ آذار/مارس ٢٠١١. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، أبلغت رئيسة الآلية الدولية الجمعية العامة أن الآلية الدولية أنشأت «مستودعاً مركزياً» للمعلومات لدعم الملاحقات القضائية في القضايا وأنه تم فتح ملفين قضائيين،

بما في ذلك ملف يتعلق بعملية جنائية محلية.^{٨٩} وفي حزيران/يونيو، التقت الآلية الدولية في سويسرا مع المركز السوري للعدالة والمساءلة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، بما في ذلك منظمات الضحايا، للتشارك في المعلومات ومناقشة الممارسات الفُضلى. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، تم تأمين تمويل سنوي منتظم بقيمة حوالي ١٨ مليون دولار للآلية الدولية رغم اعتراضات سوريا وروسيا.^{٩٠} وبعد تأمين التمويل الكامل، يتعين على الآلية الدولية أن تركز جهودها على بناء دعاوى ضد الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن جرائم الحرب في سوريا، بما في ذلك القادة الحكوميين وقادة المنظمات، لأن رفع هذه القضايا يتطلب الكثير من الوقت والموارد. وهذا من شأنه أن يكتمل عمل المدعين العامين الذين يباشرون قضايا بموجب الولاية القضائية العالمية، وغالباً ما يكون ذلك ضد الجناة ذوي المستوى الأدنى الذين يعيشون في أوروبا.

وفي أحدث تقرير لها، أشارت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) أن فريق تقييم تم نشره في سوريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وسوف يقدم تقريراً عن النتائج التي خلص إليها «المجلس التنفيذي» في الوقت المناسب.^{٩١} وتم إنشاء فريق منفصل، هو فريق التحديد والتحقيق، لتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وسيقدم تقريره المرحلي التالي إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠٢٠،^{٩٢} وينبغي نشر التقرير على الملأ وينبغي الإعلان عن أسماء المسؤولين عن هجمات الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين.

وهو يجب تفويض من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، نشرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (COI) تقارير في شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٩. حيث أبرز التقرير الأول مخاطر كبيرة على المدنيين بسبب الأعمال العدائية المستمرة في إدلب، وغرب حلب، وعفرين ودير الزور، لاسيما الاعتقال التعسفي وحالات الاختفاء القسري التي ترتكبها القوات الموالية للحكومة، والجماعات المسلحة، والعصابات الإجرامية.^{٩٣} وإذ لاحظت أن الوضع الحالي لا يسمح بالعودة الآمنة للنازحين واللاجئين، فقد شددت لجنة التحقيق على الحاجة إلى:

- « وصول المدنيين إلى الإغاثة الإنسانية والطبية دون عوائق؛
- « ضمانات حقيقية من جميع الأطراف بأن العائدين لن يواجهوا الاضطهاد أو أي شكل آخر من أشكال سوء المعاملة؛
- « الكشف الفوري عن مصير الأشخاص المحتجزين والمختفين

والمفقودين والإفراج عن المحتجزين تعسفاً؛

« ترميم البنية التحتية الحيوية واستعادة الوصول إلى الخدمات الأساسية؛

« آليات فعالة ويسهل الوصول إليها وميسورة التكلفة لمعالجة قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات.^{٩٤}

وسلّط التقرير الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ الضوء على عدم فعالية الخدمات الأساسية في درعا ودوما والغوطة الشرقية (ريف دمشق) ودعا الحكومة السورية إلى السماح بالوصول غير المشروط لمراقبين مستقلين ومنظمات إنسانية إلى جميع مرافق الاحتجاز. كما أوصت اللجنة بأن يعلّق المجتمع الدولي العقوبات التي تلحق ضرراً مباشراً بالسكان السوريين، ولاسيما التركيز على حقوق الأطفال. وبالإضافة إلى هذا، مارست اللجنة ضغطاً على التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لإجراء مراجعات وتحقيقات بعد العمليات، بما يضمن الشفافية من خلال نشر النتائج، في استجابة لمزاعم سقوط ضحايا بين صفوف المدنيين جراء العمليات الجوية والليبية.^{٩٥}

وفي أيلول/سبتمبر، أعلنت روسيا وتركيا وإيران أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل اللجنة الدستورية السورية بين الحكومة السورية وأحزاب المعارضة.^{٩٦} وكان تشكيل اللجنة، الذي بدأ لأول مرة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ في عام ٢٠١٧، بمثابة حجر الزاوية في عملية السلام في جنيف. وتهدف هذه اللجنة إلى تعديل الدستور الحالي في سوريا أو اعتماد دستور جديد، على الرغم من أن قراراتها ليست ملزمة بموجب القانون السوري. وتمت الإشادة في البداية بإعلان أيلول/سبتمبر باعتباره انفراجة، لكن المحادثات في جنيف لم تنجح بعد فشل ممثلي الحكومة والمعارضة في الاتفاق على جدول أعمال للجلسة.^{٩٧} ولم يتم تحديد موعد لعقد اجتماع مستقبلي ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن ما إذا كانت العدالة الانتقالية ستكون على جدول الأعمال.

العقوبات الاقتصادية

هناك اعتراف واسع بأن نظام العقوبات المطبق على سوريا يعتبر أحد أكثر الأنظمة المفروضة شمولاً وتطرفاً على الإطلاق.^{٩٨} وتم فرض العقوبات من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) بالولايات المتحدة، ووزارة خزانة صاحبة الجلالة (المملكة المتحدة)، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والعديد من الهيئات التنظيمية الأخرى.^{٩٩} وتشمل العقوبات المفروضة حالياً القيود التجارية، وحظر السفر، وتجميد أصول يملكها مسؤولون سوريون، بالإضافة

إلى فرض حظر على الاستثمار في سوريا من قبل الأفراد.^{١٠٠} وتم فرض المزيد من العقوبات على بيع أو نقل أو توريد أو تصدير «وقود الطائرات» و «مُضافات الوقود» إلى سوريا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥،^{١٠١} ويواصل نظام العقوبات منع معظم أنشطة الأعمال التجارية من شركات أمريكية وأوروبية في سوريا.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، أصدر الاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة ضد العديد من رجال الأعمال السوريين والشركات السورية العاملة



رجل يزود سيارته بالوقود في دمشق، آب/أغسطس 2019، حقوق النشر محفوظة لعدسة شاب دمشقي»

داخل البلد. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، مدّد مجلس الاتحاد الأوروبي التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي ضد النظام السوري حتى حزيران/يونيو ٢٠٢٠. كما أزال المجلس كياناً واحداً من القائمة لأنه «لم تعد هناك أسباب لإبقائه تحت التدابير التقييدية».^{١٠٢} وتضم القائمة الآن ٢٦٩ شخصاً و٦٩ كياناً مستهدفين بحظر السفر وتجميد الأصول «لكونهم مسؤولين عن ممارسة القمع العنيف ضد السكان المدنيين في سوريا، وأو الاستفادة من النظام أو دعمه، وأو الارتباط بهؤلاء الأشخاص أو الكيانات».

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، أقرّ الكونغرس الأمريكي قانون تفويض الدفاع الوطني لعام ٢٠٢٠، والذي تضمن قسماً يعرف باسم قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، الذي يجيز فرض عقوبات إضافية وقيود مالية على المؤسسات والأفراد الذين يجرون معاملات تجارية مع الحكومة السورية. حيث يجيز

القانون الجديد فرض عقوبات على الحكومة السورية، وكذلك رجال الأعمال الذين لديهم روابط اقتصادية مع الحكومة أو القطاع الأمني أو البنك المركزي أو البنية التحتية التي تديرها الدولة، بما في ذلك شركات الطيران ووكالات الطاقة ومشاريع الإنشاءات.^{١٢}

النتائج المترتبة على الاقتصاد السوري

لقد تسبب نظام العقوبات في نقص الوقود والمواد الأخرى، كما تسبب في تباطؤ اقتصادي أوسع نطاقاً.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية نشرة جديدة يهدد فيها بفرض عقوبات على السفن التي تنقل النفط والغاز إلى الموانئ السورية. وأدت هذه النشرة إلى أخطر أزمة غاز تواجهها سوريا في السنوات الأخيرة، مما تسبب في قطع شركات التأمين علاقاتها مع السفن المتجهة إلى سوريا وإيقاف السفن شحنات البضائع إلى البلد. ورداً على ذلك، طلبت الحكومة السورية من شركات بارزة شراء سفن ونقل الغاز من إيران وروسيا، دون تغطيتها بالتأمين. وارتفعت تكلفة الشحن الآن ارتفاعاً بالغاً.^{١٤}

وأدت الأزمة المالية في لبنان إلى زيادة تدهور الاقتصاد السوري، حيث ازدادت العلاقات المصرفية السورية مع لبنان بشكل كبير خلال النزاع. وفرضت البنوك اللبنانية ضوابط مشددة على عمليات سحب العملات وتحويلاتها إلى الخارج، الأمر الذي أدى بالفعل إلى وقف التدفقات المالية من سوريا إلى لبنان.^{١٥}

وفقدت الليرة السورية أكثر من ٥٠٪ من قيمتها مقارنة ببداية عام ٢٠١٩، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، كان سعر صرف الليرة السورية ١,٢٥٠ ليرة سورية مقابل الدولار، مقارنة بـ ٤٧ ليرة سورية مقابل الدولار قبل بدء النزاع في عام ٢٠١١، وفي موازاة ذلك، كان هناك تضخم مفرط، حيث ارتفعت الأسعار أكثر من ٢٢ ضعفاً منذ بداية الحرب، أو بنسبة ٢,٤٠٠ في المائة.^{١٦} وتوجد زيادة قياسية في أسعار السلع الرئيسية مثل السكر والأرز، في حين زاد انقطاع التيار الكهربائي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وسط نقص الوقود.^{١٧}

ويبلغ سعر كيلوغرام من السكر الآن ٦٠٠ ليرة سورية، مقارنة بـ ٢٥٠ ليرة سورية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، في حين قفز سعر كيلوغرام واحد من لحم الضأن إلى أكثر من ١٢,٠٠٠ ليرة سورية، بعد أن كان حوالي ٧,٠٠٠ ليرة سورية.^{١٨} ويتراوح متوسط الأجر الشهري للعاملين في القطاع العام بين ٢٠,٠٠٠ و ٤٠,٠٠٠ ليرة سورية، وفي القطاع الخاص بين ١٠٠,٠٠٠ و ١٥٠,٠٠٠ ليرة سورية. وإن الحد الأدنى للدخل اللازم لتوفير

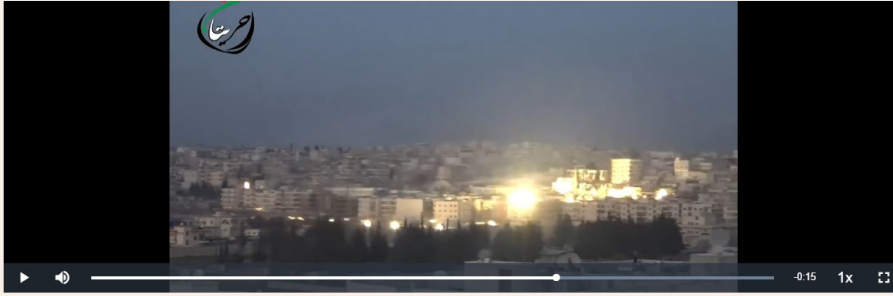
الضروريات الشهرية الأساسية هو ١٠٠,٠٠٠ ليرة سورية. وتؤكد الدراسات والتقارير أن أكثر من ٩٣ في المائة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر.^{١٩}

وعلاوة على ذلك، تعمل العقوبات دون قصد على عرقلة عمل الجهات الفاعلة الإنسانية في سوريا. كما أدى الروتين البيروقراطي المرهق، والتكاليف القانونية المتزايدة، والمخاوف من الانتهاكات من قبل الموردين الأجانب، والتعريفات الواسعة للمنتجات ذات الاستخدام المزدوج في العقوبات، إلى خلق «تأثير مخيف» حرم منظمات الإغاثة من الوصول إلى الإمدادات الحيوية في سوريا، بما في ذلك أدوية السرطان ومعدات المستشفيات التي تساهم في إنقاذ الأرواح.^{٢٠} وعلى الرغم من أنه يُفترض أن تُعفى الواردات الطبية من العقوبات الغربية، إلا أن عمال الإغاثة الموجودين على الأرض في سوريا يقولون إن «التأثير غير المباشر للعقوبات [...] يجعل استيراد الأدوات الطبية وغيرها من اللوازم الطبية أمراً صعباً للغاية، بل ويكاد يكون مستحيلًا».^{٢١}

ومع وجود قليل من الأدلة على أن مثل هذه العقوبات واسعة النطاق تحقق أهداف السياسات المقصودة منها، فإن التأثير الذي تحدثه على حياة المدنيين السوريين يشكل مصدر قلق كبير. ويمكن أن تكون العقوبات أداة قوية لإجبار البلدان على تغيير سياساتها، على سبيل المثال عن طريق تعطيل القدرة العملية للحكومة على شن الحرب أو عن طريق تحفيز البلدان على التفاوض وتقديم تنازلات في مقابل رفع العقوبات. وإن العقوبات المستهدفة، خاصة فيما يتعلق بجهود إعادة الإعمار، لديها القدرة على أن تكون فعالة لجهود العدالة في سوريا.^{٢٢}

ولكن، كما أكد المركز السوري للعدالة والمساءلة من قبل، لم يكن للعقوبات المفروضة على الحكومة السورية منذ بداية النزاع الحالي سوى تأثير ضئيل على الإجراءات والسياسات الحكومية.^{٢٣} وحتى العقوبات المستهدفة ضد حلفاء معينين للنظام، مثل رامي مخلوف، أثبتت عدم فعاليتها نتيجة عدم وجود تعاون كاف عبر الحدود وغياب الإرادة السياسية.^{٢٤}

لذلك، يجب النظر إلى العقوبات الاقتصادية كأداة لفن إدارة الدولة وأحد جوانب استراتيجية دبلوماسية أكبر، بدلاً من أن تكون بديلاً للمساءلة.^{٢٥} حيث لا يمكن تحقيق العدالة من خلال العقوبات وحدها. وفي حين أن أنظمة العقوبات هي شكل من أشكال العقوبة التي تحقق مستوى معين من القصاص، إلا أنها لا تفلح في كشف الحقيقة أو منع التكرار وهي بعيدة كل البعد عن عمليات العدالة الانتقالية التي تركز على الضحايا. وعلى هذا النحو، لتحقيق مساءلة حقيقية، يجب تنفيذ العقوبات الاقتصادية بالتآزر مع إرادة سياسية حقيقية لتشجيع انتقال عن طريق التفاوض وفرص مناسبة للانتصاف.

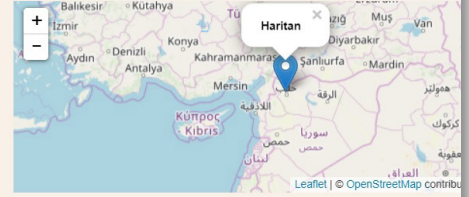


DESCRIPTION

[00:10],[00:30] Mosque [00:13],[00:29] Dome

DESCRIPTION

تحتوي الفيديو على مشهد مؤلم لا تتناسب الجوع ولا ينصح لأصحاب الطرب الضعيفة بمشاهدته، والمقطع ليس لاسم المشاهدين وليس للتشجيع على العنف، هو لنقل الحقيقة ومساعدة الشعب السوري للعالم. الموقع *
النظر له: https://twitter.com/AMC_SY - <https://www.facebook.com/AleppoAMC> - صفحة الفيسبوك أو الـ بيسبوك <http://www.amc-sv.net> على شبكة الإنترنت



LABELS

Type, Martial, Airstrike	Type, Martial, Indiscriminate Attack
Weapons, Air System, Aircraft	
Weapons, Explosives, Cluster Munitions	
Alleged Perpetrator, Affiliation, Third Party, Russia	

VERIFIED LABELS

Priority, High	Reliability, Strong Evidence
Content, Incident	Aircraft, Origin detectable
Property/Buildings, Identifiable structure	
Hostilities, In urban area	Hostilities, Explosion

قاعدة بيانات المركز السوري للعدالة والمساءلة

منذ إنشائه، خصّص المركز السوري للعدالة والمساءلة جزءاً كبيراً من موارده لبناء قاعدة بيانات للتوثيق من وسائل التواصل الاجتماعي ومصادر رقمية أخرى، فضلاً عن الموثقين الذين يعملون على الأرض. وحتى تاريخه، تحتفظ قاعدة بيانات المركز السوري بأكثر من مليون مقطع فيديو حول النزاع السوري، وقام فريق محللي البيانات التابع له بتقييم وتصنيف أكثر من ٢٢٩,٠٠٠ مقطع فيديو و١٤٩,٠٠٠ من الجهات الفاعلة. ويتم تنظيم البيانات التي تم معالجتها في قاعدة بيانات ترابطية، والتي تتيح للمستخدمين تحديد وعرض العلاقات بين البيانات ذات الصلة. وحتى تاريخه، تم تحديد قرابة ٥,٠٠٠ مقطع فيديو على أنها «أولوية مرتفعة»، تحتوي على أدلة نقدية على حدوث انتهاكات. واستخدم المركز السوري قاعدة بياناته للعثور على البيانات ذات الصلة استجابة لطلبات مدعين عامين وطنيين في أوروبا. وبشارك المركز السوري أيضاً بياناته مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM). وإلى جانب الملاحقات الجنائية، يؤمن المركز السوري بأن الحفاظ على البيانات الرقمية وتحليلها سيكونان عاملين مهمين لمجموعة من جهود العدالة الانتقالية في المستقبل، بما في ذلك قول الحقيقة وإحياء الذكرى.

يحتمل أن تكون مفيدة عما هو مجرد صخب. وأنشأ المركز السوري للعدالة والمساءلة قاعدة بيانات معدة لهذا الغرض للسماح للعاملين في تدقيق هذه المقاطع بمشاهدة مقاطع الفيديو، وتحديد تلك المقاطع الأكثر صلة بتحقيقات معينة، وإيجاد وتسجيل العلاقات بين المصادر المختلفة.^{١١٩} وقد أثبت ذلك أنه مفيد لجهود التشارك في المعلومات مع المدعين العامين وهيئات الأمم المتحدة.

كما اعتمدت التقارير المعقدة التي يُعدّها صحفيون على مقاطع الفيديو مفتوحة المصدر لإسناد المسؤولية عن الهجمات غير القانونية. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٩، أوضح فريق التحقيقات البصرية بصحيفة نيويورك تايمز كيف جمع مئات الصور ومقاطع الفيديو من قنوات التواصل الاجتماعي للعثور على أدلة بصرية على تفجير المشافي السورية وربط هذه الهجمات بالطيارين الروس.^{١٢٠}

جهود التوثيق من المصادر المفتوحة

بالنظر إلى قيام السوريين بتسجيل الملايين من مقاطع الفيديو لانتهاكات محتملة أثناء النزاع، أصبح التوثيق من المصادر المتاحة والمفتوحة للجميع مصدراً مهماً للأدلة لتحديد هوية الجناة، والكشف عن مصير أحبائهم، وإنشاء سجل تاريخي.^{١١٨}

وقامت منظمات مثل الأرشيف السوري والمركز السوري للعدالة والمساءلة بجمع الملايين من مقاطع الفيديو من مصادر مثل اليوتيوب والفيسبوك في محاولة لتحديد الجناة والحوادث التي تنتهك القانون الدولي وكذلك مشاركة مقاطع الفيديو ذات الصلة مع السلطات ذات القدرة على تحقيق العدالة والمساءلة. وتواجه هذه المنظمات مشكلة في الحجم الكبير للبيانات في محاولة التمييز بين المعلومات التي

إن أحد التحديات الكبيرة التي تواجه جهود التوثيق هو الحذف التدريجي لمصادر الأدلة المهمة من جانب شركات مواقع التواصل الاجتماعي. حيث يواصل اليوتيوب والفيسبوك استخدام أدوات آلية لحذف مقاطع الفيديو التي قد تنتهك شروط الاستخدام، كذلك المقاطع التي تتضمن محتوى متطرف. غير أن الحذف التلقائي غالباً ما يحذف مقاطع الفيديو ذات القيمة العالية في سياق العدالة الانتقالية. وبحسب تقديرات «الأرشيف السوري»، فقد تم حذف ١٠٪ من مقاطع الفيديو التي توثق الانتهاكات في سوريا في عام ٢٠١٧.^{٣١}

وأصبحت تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى مهمة في جهود التوثيق حيث تم تبنيها من قبل السوريين. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٩، أصبح تطبيق الرسائل تيليجرام (Telegram) أداة مهمة لتوثيق الانتهاكات التي ترتكها الميليشيات العاملة في شمال سوريا والتي تدعمها تركيا.^{٣٢} وبالتالي، تقوم منظمات التوثيق بتكثيف منهجياتها لالتقاط المعلومات المتاحة على منصات مختلفة.

جهود التوثيق في الميدان

على الرغم من أن التوثيق مفتوح المصدر يقدم أدلة قيمة، إلا أن التوثيق من الميدان، والذي غالباً ما يكون في شكل شهادات مباشرة ومقابلات مع شهود وناجين، يظل جزءاً لا يتجزأ من فهم الانتهاكات المستمرة والسعي لتحقيق المساءلة وإنشاء سجل تاريخي للنزاع.

وفي عام ٢٠١٩، استمرت شبكة واسعة من المنظمات السورية في توثيق الانتهاكات الحالية، فضلاً عن جمع أدلة جديدة على الانتهاكات التي استمرت طوال تسع سنوات من النزاع. ويواصل فريق المركز السوري للعدالة والمساءلة على الأرض في سوريا والبلدان المجاورة جمع المقابلات مع الناجين، مع التركيز بشكل خاص على المعتقلين السابقين والناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وأدت الهزيمة الإقليمية لداعش في عام ٢٠١٩ إلى خلق فرص جديدة للمركز السوري وأقرانه للوصول إلى الناجين من جرائم داعش وإجراء مقابلات معهم، بمن فيهم النساء والأطفال البيزيديين الذين اختطفهم التنظيم ويعودون الآن إلى ديارهم. وفي عام ٢٠١٩، جمع المركز السوري ١١٢ مقابلة مع ضحايا انتهاكات في سوريا، بما في ذلك ١٩ مقابلة مع ناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

ومن بين شركاء المركز السوري، تعمل منظمة العدالة من أجل الحياة (jfl.ngo) على توثيق الانتهاكات التي تحدث في دير الزور وشرق سوريا، بينما يركز حماة حقوق الإنسان (hrguardians.org) على توثيق حالات الاختفاء القسري وعمليات القتل خارج نطاق القضاء

من خلال مقابلات مع عائلات الضحايا. وجمعت منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (stj-sy.org) مجموعة واسعة من التوثيق من جميع أنحاء سوريا في عام ٢٠١٩، حيث أصدرت ٤٢ تقريراً حول مواضيع تشمل سوء التغذية في مخيمات النازحين ومعتقلين توفوا في مراكز الاعتقال التابعة للأجهزة الأمنية السورية، والعودة القسرية للاجئين من تركيا. وتمثل هذه المجموعات جزءاً صغيراً من المنظمات والناشطين الذين يعملون باستمرار لجمع توثيق ميدانية.

وقد يكون التوثيق الميداني محفوفاً بالمخاطر، سواء بالنسبة للمنظمات والناشطين الذين يجمعونه، وبالنسبة للناجين والشهود الذين يشاركون قصصهم. ويُعد إجراء التوثيق بأمان تحدياً كبيراً في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وهو تحدٍ زاد في عام ٢٠١٩، حيث تواصل الحكومة استعادة الأراضي. ويجب ألا تكون المنظمات متيقظة عند إجراء المقابلات فحسب، بل يجب عليها أيضاً الحفاظ على تدابير أمنية رقمية صارمة لضمان أن تظل أسماء الناجين الذين يتعاونون معها سرية.

ويشكل جمع المقابلات أيضاً خطراً نفسياً على الناجين، الذين يضطرون إلى استرجاع تجارب صعبة. ويجب أن يولي الموثقون دائماً الأولوية لصحة الناجين، وأن يقدموا شرحاً مفصلاً للأشخاص الذين يُجرون معهم مقابلات بشأن محتوى المقابلة والغرض منها قبل أن تبدأ، وأن يحرصوا على أنهم يفهمون بأن لديهم الحق في إنهاء المقابلة في أي وقت.

ومن أجل مواجهة هذه التحديات والتأكد من أن المقابلات ذات جودة كافية لاستخدامها من قبل آليات العدالة، أنشأ المركز السوري برنامج تدريب على التوثيق يوفر تدريباً تقنياً على كيفية إجراء المقابلات لأعضاء فريق المركز السوري والمنظمات الشريكة. وفي عام ٢٠١٩، قدّم المركز السوري دورات تدريبية حول الولاية القضائية العالمية،

للجدران آذان

في أيار/مايو، ٢٠١٩، أصدر المركز السوري للعدالة والمساءلة تقرير «للجدران آذان»، وهو تقرير يستند إلى تحليل المركز السوري لـ ٥,٠٠٠ صفحة من الوثائق التي تم الحصول عليها من مكاتب وكالات الاستخبارات التي هجرتها الحكومة خلال الحرب السورية. وتوفر هذه الوثائق التي تم تحليلها سجلاً فريداً ومعاصراً لعمليات صنع القرار في وكالات الاستخبارات السورية، لا يميّط اللثام عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فحسب، بل وأيضاً عن مدى تغلغل هذه الوكالات في كل جانب من جوانب الحياة السورية.



فريق الاستجابة الأولية يستخرج جثث من مقبرة في الرقة. الصورة لفريق الاستجابة الأولية 2019

وفي مطلع عام ٢٠١٨، تم تشكيل فريق الاستجابة الأولي (FRT) من أجل استعادة الجثث التي تُركت بين الأنقاض في أعقاب عمليات القصف التي قام بها التحالف الدولي. وبعد ذلك بوقت قصير، توسعت أعمال الفريق لتشمل أيضاً استخراج الجثث والرفات من القبور الجماعية. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، تم اكتشاف واستخراج الجثث والرفات من ٢٢ قبراً في شمال شرق سوريا، تضم ما مجموعه ٣,٧٠٠ جثة. وتم انتشال ١,٩٠٠ جثة أخرى من تحت الأنقاض أو من قبور مؤقتة تم إنشاؤها أثناء القصف الذي شنته التحالف^{١٣٣}. وفي حين تم نقل الجثث من أجل حماية الصحة العامة والسماح باستعادة مواقع القبور، فقد شملت عملية استخراج الجثث والرفات قدراً قليلاً من التوثيق. وتم التعرف على هوية حوالي ٥٠٠ جثة، لكن الغالبية العظمى من هذه الجثث تم انتشالها من تحت الأنقاض. وتم التعرف بنجاح على عدد قليل فقط من الرفات التي تم استخراجها من المقابر الجماعية. ويقوم فريق الاستجابة الأولية بعمل استثنائي في ظروف بالغة الصعوبة، لكنه يفتقر إلى الخبرة الفنية في حفظ وتوثيق الرفات، مما يشكل إمكانية إلحاق ضرر بالجثث وتعقيد الجهود المستقبلية في تحديد الهوية.

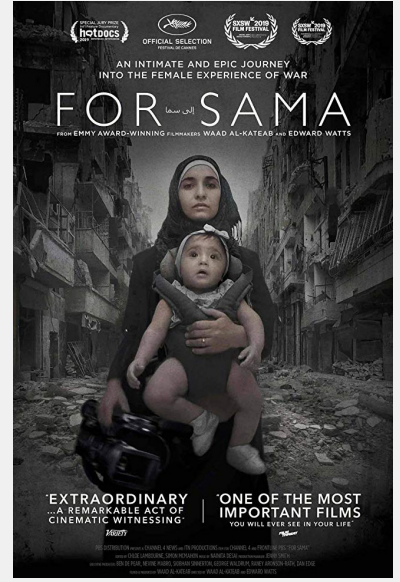
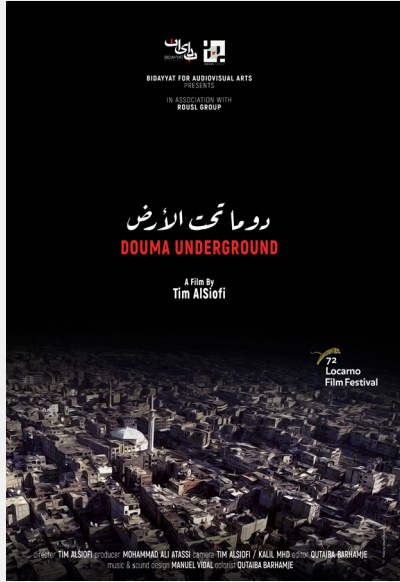
وفي شتاء عام ٢٠١٩، بدأ المركز السوري للعدالة والمساءلة والفريق الأرجنتيني لأنثروبولوجيا الطب الشرعي (EAAF) بتقديم دورات تدريبية تقنية في أنثروبولوجيا الطب الشرعي والتوثيق

وتوثيق العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال، والحفاظ على السلامة البدنية والأمن. ويتم توفير هذه التدريبات لمنظمات حقوق الإنسان والناشطين العاملين في سوريا وخارجها.

ويمكن أن يكون التوثيق الميداني فعالاً في دعم جهود المناصرة العامة، ولكنه سيحتاج جهداً مفيداً للمساءلة الجنائية فقط إذا تمت مشاركته مع السلطات ذات الولاية القضائية. ولهذا السبب، يقوم المركز السوري والمنظمات الأخرى بالتشارك في التوثيق الميداني مع المحققين والمدعين العامين الذين لديهم هذه الأهلية. ويبقى السؤال الذي يلوح في الأفق حول من سيتأهل له صياغة الرواية التاريخية الأوسع للنزاع. وسيكون إنشاء أرشيف شامل و متاح للجمهور حول توثيق النزاع السوري أساسياً لهذه العملية.

استخراج الجثث والرفات في شمال شرق سوريا

أدت جرائم تنظيم داعش في شمال شرق سوريا إلى شبكة من المقابر الجماعية تحتوي على رفات الآلاف من الضحايا مجهولي الهوية. ومن حق عائلات هؤلاء الضحايا معرفة مصير أحبائهم واستعادة رفاتهم. ويمكن أن تحتوي هذه المقابر أيضاً على أدلة قيمة على جرائم التنظيم.



من اليسار إلى اليمين: ملصقات الأفلام الخاصة بـ "دوما تحت الأرض"، و"الكهف"، و"من أجل سما"

تخليد الذكرى

في عام 2019، حصدت ثلاثة أفلام وثائقية لمخرجين سوريين الاهتمام والثناء الدوليين. حيث توثق أفلام «من أجل سما» و«الكهف» و«دوما تحت الأرض» حياة المدنيين والعاملين في المجال الطبي الذين يعيشون تحت الحصار. ويروي فيلما «من أجل سما» و«الكهف»، من منظور أنثوي، بحيث يسلطان الضوء على التجارب النسائية التي غالباً ما يتم تجاهلها في التقارير حول الحرب السورية. وفي وقت ازداد فيه برودة الإحساس لدى الجمهور الدولي تجاه الانتهاكات التي تحدث في سوريا، تقدّم هذه الأفلام تجارب عنيفة هزت الجماهير وجددت التركيز على معاناة المدنيين في النزاع السوري. وبعد ذلك، حصل فيلما «من أجل سما» و«الكهف» على ترشيحات لجوائز الأوسكار، مع فوز الأول بجائزة (بافتا) عن أفضل فيلم وثائقي بعد أن بات الأكثر ترشيحاً في تاريخ هذه الجائزة.

لإتاحة مزيد من التدريب المعمق. ويوجد لدى غالبية أعضاء الفريق حالياً نفس الوصف الوظيفي ويتلقون تدريبات متطابقة. وسيسمح إنشاء فرق فرعية متخصصة لأعضاء الفريق بزيادة جودة عملهم وتلقي التدريبات في مجالات محددة، مثل كيفية رسم خريطة لمواقع القبور أو تصوير الرفات والمقتنيات الشخصية المرافقة للجثث.

وستسمح الخبرة الموسّعة لفريق الاستجابة الأولية بتوثيق هذه المقابر بشكل أكثر شمولاً، بهدف طويل المدى يتمثل في التعرف على الرفات وجمع الأدلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة. وبينما يجري هذا العمل حالياً في شمال شرق سوريا، حيث الوضع الأمني أكثر استقراراً، تم اكتشاف مقابر أيضاً في إدلب وفي أماكن أخرى من البلد. وإن بناء قدرات الطب الشرعي للسوريين لاستخراج الجثث والرفات من هذه المواقع والتحقيق فيها سوف يضع الأساس لإجراء تحقيقات مستقبلية في المقابر في جميع أنحاء البلد.

لفريق الاستجابة الأولية. ويتمتع الفريق الأرجنتيني بأكثر من ثلاثين عاماً من الخبرة في استخراج الجثث والرفات من القبور الجماعية، ويعود تاريخ هذه المنظمة إلى بحث الأرجنتين عن المفقودين بعد الحرب القذرة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وفي حين أن عملية سحب القوات الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٩ منعت أعضاء الفريق الأرجنتيني من السفر إلى الرقة، قدّم الفريق الأرجنتيني سلسلة من مقاطع الفيديو المخصصة للتدريب وشارك في مناقشة عن بعد مع فريق الاستجابة الأولية. ويتم توفير هذه التدريبات الفنية بالإضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي لمساعدة أعضاء الفريق على إدارة طبيعة عملهم الذي يتسبب بالصدمة.

ويخطط الفريق الأرجنتيني للعمل مع المركز السوري للعدالة والمساءلة وفريق الاستجابة الأولية في عام ٢٠٢٠ لتوسيع برنامج التدريب والمساعدة في إعادة هيكلة فريق الاستجابة الأولي

حراك الضحايا والأسر

الخاص بهم، وقد علّقوا عليه صوراً لوجوه المفقودين السوريين. ونظموا مظاهرات أمام المؤتمر، مذكّرين الحاضرين بأن أي نقاش حول مستقبل سوريا يجب أن يشمل إطلاق سراح المعتقلين.^{١٣٤} وفي ٧ آب/أغسطس، بعد فترة وجيزة من تبني قرار جديد لمجلس الأمن الدولي يدعو الدول إلى البحث عن المفقودين بسبب النزاع المسلح، عقد مجلس الأمن الدولي أول إحاطة إعلامية عن الأشخاص المفقودين في سوريا. حيث تحدثت ناشطتان من عائلات من أجل الحرية، أمينة خولاني والدكتورة هالة الغاوي، عن أحبائهما المفقودين والجرائم المروعة الموثقة في السجون السورية.^{١٣٥}

رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدانيا تتكون من معتقلين سابقين وعائلات معتقلين مفقودين احتجزوا في سجن صيدانيا، وهو الأسوأ سمعة من بين مراكز الاعتقال التابعة للحكومة السورية. وتدعو الرابطة إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين، وتسعى إلى كشف الحقيقة حول مصيرهم، وتتولى التوثيق بين شبكة أعضائها، بحيث تجمع معلومات قيّمة عن تجربة السجن، وما يصاحب ذلك من انتهاكات، قبل النزاع وأثناءه. ويلقي تقرير جديد صدر في عام ٢٠١٩ بعنوان «الاحتجاز في صيدانيا»^{١٣٦} الضوء على الجرائم المرتكبة في صيدانيا، بالاعتماد على مقابلات مع شبكة واسعة من أعضاء الرابطة.

وفي أيار/مايو ٢٠١٩، شكلت مجموعة من عائلات المختطفين من قبل داعش تحالفاً جديداً من أجل الضغط على المجتمع الدولي لدعم برنامج المفقودين في شمال شرق سوريا، بما في ذلك استخراج الجثث والرفات من القبور الجماعية وجمع المعلومات عن المفقودين من مقاتلي داعش المحتجزين.^{١٣٧} وتخطّط هذه المجموعة للعمل، إلى جانب عائلات أخرى من ذوي المفقودين من تنظيم داعش، مع منصة مصرير من أجل بدء المناصرة العامة في عام ٢٠٢٠. وإلى جانب المناصرة، ستلعب هذه المنصة أيضاً دوراً مباشراً في البحث عن المفقودين، مما يتيح للعائلات تبليغ أولوياتهم مباشرة إلى أولئك الذين يجرون عمليات استخراج الجثث والرفات في شمال شرق البلد وتقديم توثيق قيّم لما قبل الوفاة للأشخاص المفقودين.

يظلم الضحايا السوريون وأسرههم بدور قيادي في وضع جدول أعمال العمليات القضائية وضمان عدم نسيان الجرائم المرتكبة في سوريا. حيث أن المنظمات المؤلفة من الضحايا وعائلاتهم هي في وضع فريد لمناصرة هذه القضية بفعالية. وبينما يخبو الاهتمام العام في النزاع السوري وسط الروايات الكاذبة التي تفيد بأن النزاع قد انتهى، تعمل العائلات والناجون كمناصرين بلا كلل، مما يدعم الزخم طويل الأجل الذي يُعدّ عاملاً أساسياً لتحقيق العدالة الهادفة. كما أن المشاركة المباشرة للأسر والضحايا أمر حيوي لفعالية آليات العدالة. إذ غالباً ما يمتلك الضحايا معلومات متكاملة عن الجرائم التي عانوا منها، مما يجعل مشاركتهم المباشرة في المحاكمات حجر الزاوية في آليات المساءلة. ويُعتبرون ذو أهمية أيضاً بنفس القدر لتسترد بهم آليات العدالة الانتقالية الأخرى، وضمان أن هذه الآليات سوف تلبي احتياجاتهم بشكل فعال وهادف، وليس أولويات المراقبين أو الممولين الخارجيين. وخلال ما يقرب من تسع سنوات من النزاع في سوريا، تشكلت مجموعة واسعة من المنظمات التي يقودها الضحايا والعائلات. وتمثل غالبية هذه المنظمات معتقلين سابقين، وعائلات الأشخاص المفقودين، الأمر الذي لا يزال يشكل مصدر قلق رئيسي لحقوق الإنسان بالنسبة للعديد من السوريين.

وفي عام ٢٠١٩، استمرت أسر المفقودين والمعتقلين السابقين في سرد قصصهم على الساحة الدولية. وفيما يلي مجرد عينة صغيرة من بعض الأعمال المهمة المنجزة في هذا العام. حيث تواصل العديد من منظمات الضحايا الأخرى غير المذكورة القيام بعمل حيوي في مجال المناصرة والتوثيق وتقديم المساعدات الإنسانية.

عائلات من أجل الحرية هي مجموعة من عائلات الأشخاص المفقودين التي تعمل بلا كلل من أجل إطلاق سراح جميع المعتقلين. حيث يضمن حراكهم المستمر بأن المفقودين السوريين والانتهاكات التي يعانون منها لا تذهب طي النسيان على الساحة الدولية. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، عندما اجتمع صانعو السياسات في مؤتمر بروكسل الثالث حول «دعم مستقبل سوريا والمنطقة»، أحضرت عائلات من أجل الحرية «باص الحرية»



النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

في عام ٢٠٢٠، كانت الأولوية الأكثر إلحاحاً بالنسبة للمجتمع الدولي هي إنهاء المذبحة المستمرة للسوريين، الذين ما زالوا يُقتلون في ظل حملات القصف التي لا هوادة فيها في إدلب، والتعذيب، وعمليات الإعدام الجماعي في السجون السورية، والظروف المؤسفة في مخيم الهول، وفي ظل ظروف وحشية أخرى في مختلف أنحاء سوريا. ويواصل المركز السوري للعدالة والمساءلة أعمال المراقبة والتوثيق والمناصرة من أجل اتخاذ خطوات ملموسة من قبل المجتمع الدولي لإنهاء الأزمة الإنسانية المستمرة.^{١٣٨}

لا ينبغي إحباط السعي لتحقيق العدالة بسلام بعيد المنال. وفي الوقت الذي تشق فيه حكومة بشار الأسد طريقها نحو نصر عسكري على أرض محطمة، أصبحت العدالة الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنسبة لملايين السوريين الذين لطالما كانوا، وما زالوا، ضحية الحرب. ومن الضروري أن تعيد الجهات الفاعلة الدولية تنشيط جهودها لمواصلة المساءلة ضد الجاني الأسوأ في النزاع، حتى لا يتم إضفاء الشرعية على الحكومة المسؤولة عن الغالبية العظمى من جرائم الحرب، ولا يتم اعتبار استراتيجيتها المتمثلة في ذبح شعبها لتركيعة أمراً طبيعياً. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام في سوريا إلا عندما تتم المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت خلال السنوات التسع الماضية.

وللمضي قدماً نحو العدالة والمساءلة في سوريا، يحث المركز السوري للعدالة والمساءلة الأطراف المعنية على اتخاذ الإجراءات التالية.

« التحقيق في الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن الغارات الجوية للتحالف، وتقديم تعويضات لأفراد أسر الضحايا الباقين على قيد الحياة، ودعم إعادة الإعمار في المناطق التي دمرها التحالف.

« العمل مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية للتفاوض على وصول أكبر إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، لضمان أن عمليات توزيع المساعدات الإنسانية أو إعادة الإعمار ستنفذ وفقاً للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلال والإنسانية، دون تدخل لا مبرر له من الحكومة السورية.

« اشتراط توفير تمويل إعادة الإعمار للإسكانات والبنية التحتية بتنفيذ برامج استرداد الملكية والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

« وقف الإعادة القسرية إلى سوريا على الفور، سواء عن طريق الترحيل أو بوسائل غير مباشرة مثل القضاء على فرص كسب الرزق والخدمات الأساسية للاجئين. وفي الوقت نفسه، يتعين على الدول الأوروبية زيادة المساعدات إلى الدول الإقليمية المستضيفة بشرط المعاملة العادلة للاجئين واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية.

« تقييم العقوبات المستمرة ضد الحكومة السورية للتأكد من

المجتمع الدولي، التحالف الدولي ضد تنظيم داعش

« إنشاء وحدات وطنية خاصة لجرائم الحرب وتمويلها بالكامل مثل تلك الموجودة في ألمانيا وهولندا للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية (الجرائم الفظيعة)، وملاحقتها قضائياً.

« إعادة المواطنين الذين سافروا إلى سوريا للقتال في النزاع، لمحاكمتهم أو لقضاء فترات المحكومية في بلدتهم الأم.

« دعم إنشاء آلية دولية لمراقبة محاكمات داعش من قبل السوريين والعراقيين في كلا البلدين حتى لا يتم ممارسة التعذيب وأحكام الإعدام التعسفية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة، على أقل تقدير. وينبغي على المجتمع الدولي أيضاً تقديم الدعم للسلطات الكردية لتخفيف الظروف في مخيم الهول وغيره من المعسكرات التي يتم فيها احتجاز عائلات داعش.

« تمويل وتدريب فريق الاستجابة الأولية في شمال شرق سوريا، لمساعدة عائلات المفقودين في معرفة مصير أحبائهم. وينبغي على دول التحالف التي تدعم قوات سوريا الديمقراطية وفصائل المعارضة دعوة هذه الجماعات إلى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحالة أي سجناء محتجزين لديها ومكان وجودهم والتهم الموجهة إليهم.

أنها لا تؤثر بشكل غير متناسب على السكان المدنيين وتقيّد وصول المساعدات الإنسانية.

« ينبغي أن تدعم الدول المستضيفة حق العودة الطوعية للاجئين، وأن تحترم مبدأ عدم الإعادة القسرية، وذلك بعدم إعادة اللاجئين قسراً إلى النزاع المستمر في سوريا.

الأمم المتحدة والمبعوث الأممي إلى سوريا

« توسيع نطاق التحقيق الذي يجريه مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة بشأن استهداف المرافق المدرجة على قائمة عدم الاستهداف، ليشمل تحقيقاً في المسؤولية الجنائية لجميع الهجمات التي تُشن ضد المواقع المحمية في إدلب وإعلان النتائج على الملأ.

« إعادة تأكيد قيادتها لعملية السلام السورية من خلال الانسحاب من مسار أستانا وإعادة تركيز الجهود في جنيف. وينبغي على المبعوث نقل جهود الأمم المتحدة بعيداً عن تركيزها على إنشاء لجنة دستورية جديدة، والعمل على تحقيق أهداف ملموسة يمكن أن تيسر الإصلاح، مثل توفير الأمن للمعارضين السياسيين في مناطق المصالحة، واسترداد الملكية للنازحين. وهناك حاجة أيضاً إلى إجراء إصلاحات تشريعية لقوانين مكافحة الإرهاب.

« تسليط الضوء على الحاجة إلى استرداد الملكية مع الحكومة السورية من خلال الدعوة إلى وقف جهود إعادة التنظيم العمراني والمصادرة، ووقف العمل بقوانين الملكية الجديدة إلى أن ينتهي النزاع. كما ينبغي على المبعوث أيضاً إضافة خبير في استرداد الملكية إلى فريقه يمكنه المساعدة في تقديم المشورة وتوجيه المفاوضات حول إطار مفصل لاسترداد الملكية.

« إعطاء الأولوية للدعوات للإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين (على ألا يقتصر ذلك على المقاتلين أو أسرى الحرب) أثناء المفاوضات مع الحكومة السورية، بالإضافة إلى وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى مرافق الاحتجاز.

« نشر نتائج فريق التحديد والتحقيق الجديد في تحقيقاته لتحديد هوية مرتكبي الهجمات الكيميائية السابقة.

الجهات الفاعلة في مجال العدالة (الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، المدعون العامون الأوروبيون، منظمات حقوق الإنسان)

« يجب أن تركز الآلية الدولية جهودها على رفع دعاوى ضد الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن جرائم الحرب في سوريا، بما في ذلك قادة الحكومة وقادة المنظمات، لأن رفع هذه القضايا يتطلب الكثير من الوقت والموارد.

« ينبغي لوحدة جرائم الحرب الخاصة ملاحقة الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن ارتكاب جرائم فظيعة، بالإضافة إلى أولئك المقيمين في الدول التي توجد فيها تلك الوحدات.

« ينبغي على المدعين العامين ومنظمات الحقوق القانونية إشراك المجتمع السوري بفعالية في المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية في أوروبا، والعمل على ضمان انعكاس أولويات الضحايا السوريين ووجهات نظرهم في القضايا التي يتم مباشرتها.

« ينبغي على منظمات حقوق الإنسان أن تتعاون مع بعضها البعض لمنع الازدواجية والتكرار في جهود جمع التوثيق والبيانات.

الملحق 1: المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية

تم تجميع المعلومات التالية بناءً على المصادر المتاحة للجمهور وليس المقصود منها أن تكون قائمة شاملة بالقضايا المتعلقة بسوريا والمرفوعة بموجب الولاية القضائية العالمية. وعلى الرغم من أن المعلومات الواردة في الملحق الأول صحيحة وفقاً لمعرفة المركز السوري للعدالة والمساءلة، فقد تكون المعلومات عرضة للتغيير دون إشعار. ويذكر المركز السوري قراءه بأن لجميع المتهمين الحق في قرينة افتراض براءتهم حتى تثبت إدانتهم.

الدولة المُحاكَمَة	الجنّة	الجنسية	الإنتماء	الحالة	تاريخ	الجرائم المزعومة أو الإدانات	العقوبة
البرتغال	٨ رجال برتغاليين	البرتغال	تنظيم الدولة	باننظار المحاكمة	2019	الإنضمام و الدعم و التجنيد لصالح منظمة إرهابية	
البوسنة	إيبرو كيפורوفيتش	البوسنة	تنظيم الدولة	محكوم	2019	الإنضمام و مساعدة منظمة إرهابية	سجن ٤ سنوات
الدنمارك	جوانا بالاني	الدنمارك	واي بي جي	محكوم	2016	مخالفة قانون تقييد السفر إلى سوريا	سجن ٩ أشهر
الدنمارك	تومي مورك	الدنمارك	واي بي جي	محكوم	2018	مخالفة قانون تقييد السفر إلى سوريا	سجن ٦ أشهر
الدنمارك	أحمد سالم الحاج	الدنمارك	تنظيم الدولة	في المحاكمة	2019	جرائم متعلقة بالإرهاب	
الدنمارك	ثلاثة ذكور	الدنمارك	تنظيم الدولة	في المحاكمة	2019	تقديم الدعم لمنظمة إرهابية	
السويد	مهتد دروي	سوريا	الجيس السوري الحر	محكوم	2015	جرائم حرب، تعذيب، إعتداء	سجن ٨ سنوات
السويد	حسام مصطفى المندلوي، سلطان الأمين	السويد	مجموعة غير محددة	محكوم	2015	إرهاب	سجن مدى الحياة
السويد	محمد عبد الله	سوريا	الحكومة السورية	محكوم	2017	جرائم حرب، انتهاك كرامة الميت و المصاب	سجن ٨ أشهر
السويد	هيثم سخانة	سوريا	الجيس السوري الحر	محكوم	2017	جرائم حرب متضمنةً القتل	سجن مدى الحياة
السويد	٢٥ ضابط أمن	سوريا	الحكومة السورية	تم تقديم شكوى جنائية	2019	جرائم ضد الإنسانية، تعذيب	
المجر	حسان ف	سوريا	تنظيم الدولة	في المحاكمة	2019	إعدام جماعي، أعمال إرهابية، جرائم ضد الإنسانية	
المملكة المتحدة	ماشودر تشودھاري	بريطانيا	مجموعة غير محددة	محكوم	2014	التحضير لأعمال إرهابية	سجن ٤ سنوات

الدولة المُحاكِمَة	الجنّاة	الجنسية	الإنتماء	الحالة	تاريخ	الجرائم المزعومة أو الإدانات	العقوبة
المملكة المتحدة	محمد حسان نواز، حمزة نواز	بريطانيا	مجموعة غير محددة	محكوم	2014	التحضير لأعمال إرهابية	سجن ٤,٥ سنة (محمد)، ٣ سنوات (حمزة)
المملكة المتحدة	يوسف سروار و محمد أحمد	بريطانيا	لواء المهاجرين و الأنصار	محكوم	2015	التحضير لأعمال إرهابية	سجن ١٥,٢٥ سنة
المملكة المتحدة	جنيد أحمد خان	بريطانيا	تنظيم الدولة	محكوم	2016	التحضير لأعمال إرهابية	سجن مدى الحياة
المملكة المتحدة	شاذيب أحمد خان	بريطانيا	تنظيم الدولة	محكوم	2016	التحضير لأعمال إرهابية	سجن ٨ سنوات
المملكة المتحدة	مأمون رشيد	بريطانيا	تنظيم الدولة	باننظار الحكم	2019	التحضير لأعمال إرهابية	
المملكة المتحدة	أماني نور، فيكتوريا ويبستر	بريطانيا	تنظيم الدولة	محكوم	2019	تمويل الإرهاب	
المملكة المتحدة	أيدان جاميس	بريطانيا	واي بي جي ١ ب ك ك	تدريب (ب ك ك) محكوم، تدريب واي بي جي) بريء	2019	الحضور لمعسكر تدريب تابع لمنظمة إرهابية	سجن سنة (جريمة الإرهاب)، ثلاث سنوات (تهمة مخدرات)
المملكة المتحدة	بول نيوي، سام نيوي	بريطانيا	واي بي جي	في المحاكمة	2019	تمويل الإرهاب	
النرويج	١٧ مسؤول مخبرات	سوريا	الحكومة السورية	تم تقديم شكوى جنائية	2019	جرائم ضد الإنسانية، تعذيب، قتل و اغتصاب	
النمسا	قاصر من تركيا (١٤)	تركيا	تنظيم الدولة	محكوم	2015	إرهاب	سجن لمدة سنتين
النمسا	ميرساد أوميروفيتش معروف ب أبو تيمة	صربيا	تنظيم الدولة	محكوم	2015	عضوية في منظمة إرهابية، ترويج نشاطات إرهابية	سجن ٢٠ سنة
النمسا	طالب لجوء (٢٧)	فلسطيني (سوريا)	الجيش الحر (كتائب الفاروق)	محكوم	2017	القتل كجريمة إرهابية	سجن مدى الحياة
النمسا	٢٤ من المسؤولين الكبار في حكومة الأسد	سوريا	الحكومة السورية	تم تقديم الشكوى	2018	التعذيب كجريمة ضد الإنسانية و كجريمة حرب	
النمسا	ذكر بلغاري (٢٤)	بلغاريا	تنظيم الدولة	محكوم	2018	حيازة خطط لهجمات إرهابية	سجن ٧ سنوات
النمسا	ذكر نمساوي (٢٨)	النمسا	تنظيم الدولة	محكوم	2018	التجنيد لصالح منظمة إرهابية	سجن ٨ سنوات
النمسا	طالب لجوء (٢٥)	سوريا	تنظيم الدولة	محكوم	2018	الإنتماء لمنظمة إرهابية عالمية، تنظيم الدولة	سجن ٧ سنوات

الدولة المحاكمة	الجنّة	الجنسية	الإنتماء	الحالة	تاريخ	الجرائم المزعومة أو الإدانات	العقوبة
الولايات المتحدة الأمريكية	شانون كونلي	أمريكا	تنظيم الدولة \ القاعدة	محكوم	2014	التآمر لتقديم دعم مادي لمنظمة إرهابية أجنبية مصنفة	سجن ٤ سنوات
الولايات المتحدة الأمريكية	مفيد أ. الفقيح	أمريكا	تنظيم الدولة	محكوم	2015	تقديم دعم، تجنيد، و تقديم المساعدة المالية لتنظيم الدولة	سجن ٢٢,٥ سنة
الولايات المتحدة الأمريكية	تايرود ناثان ويبستر باف	أمريكا	تنظيم الدولة	محكوم	2016	الدعم و محاولة الإنضمام لتنظيم الدولة، إعاقاة العدالة	سجن ٣٥ سنة
الولايات المتحدة الأمريكية	نادر الهزيل و مهنّ بدوي	أمريكا	تنظيم الدولة	بانتظار الحكم	2016	تقديم الدعم المادي لتنظيم الدولة	
الولايات المتحدة الأمريكية	أحمد خليل الشاذلي	أمريكا	تنظيم الدولة	في المحاكمة	2016	محاولة تقديم الدعم المادي لتنظيم الدولة	
الولايات المتحدة الأمريكية	عرفات ناجي	أمريكا	تنظيم الدولة	بانتظار الحكم	2017	تقديم الدعم المادي لتنظيم الدولة	
إسبانيا	٧ أفراد	إسبانيا، الأردن، المغرب	تنظيم الدولة \ النصر	معتقل	2016	تقديم الدعم لمنظمة إرهابية	
إسبانيا	٩ مسؤولين سوريين: علي مملوك، عبد الفتاح قدسية، محمد ديب زيتون، جميل الحسن، فاروق الشرع، محمد سعيد بخيتان، محمد الحاج علي، جلال الحايك، اليوسف	سوريا	الحكومة السورية	أسقطت الشكوى	2017	جرائم ضد الإنسانية، جرائم حرب، إختفاء قسري	
إسبانيا	١٠ أفراد	إسبانيا	القاعدة	معتقل	2019	تمويل منظمة إرهابية	
إسبانيا	ذكر سوري	سوريا	تنظيم الدولة	محتجز (من دون كفالة)	2019	تمويل منظمة إرهابية	
إيرلندا	ليزا سميث	إيرلندا	تنظيم الدولة	أفرج عنها بكفالة	2019		
إيطاليا	لارا بومبوناتي	إيطاليا	جبهة النصر	محكوم	2019	تقديم الدعم لمجموعة إرهابية	سجن سنتين و ثمانية أشهر
أستراليا	حمدي القدسي	أستراليا	تنظيم الدولة	محكوم	2016	دعم المشاركة في الهجمات المسلحة في سوريا	سجن ٨ سنوات
أستراليا	أمين محمد	أستراليا	تنظيم الدولة	محكوم	2016	محاولة السفر إلى سوريا للقتال	سجن ٥,٥ سنة
ألمانيا	هارون ب	ألمانيا	جند الشام	محكوم	2015	عضوية بمنظمة إرهابية أجنبية، مشاركة بمحاولة قتل، محاولة قتل	سجن ١١ سنة

الدولة المحاكمة	الجنّة	الجنسية	الإنتماء	الحالة	تاريخ	الجرائم المزعومة أو الإدانات	العقوبة
ألمانيا	آريا لاجيفاردي	ألمانيا	تنظيم الدولة	محكوم	2016	معاملة مهينة و مذلة للغاية	سجن ٢ سنة
ألمانيا	طالب لجوء	سوريا	جبهة النصرة	محكوم	2016	عضوية بمنظمة إرهابية أجنبية	سجن ٥ سنوات
ألمانيا	عبد الكريم ال ب	ألمانيا	تنظيم الدولة	محكوم	2016	إهانة جثة، عضوية بمنظمة إرهابية، إنتهاك قانون التحكم في الأسلحة العسكرية	سجن ٨,٥ سنة
ألمانيا	أبو الديب	سوريا	الجيس السوري الحر	محكوم	2016	جرائم حرب، تعذيب، خطف	سجن مدى الحياة
ألمانيا	عبد الفتاح ه أ	سوريا	جبهة النصرة	باننظار المحاكمة	2017	جرائم حرب	
ألمانيا	سليمان ال س	سوريا	جبهة النصرة	محكوم	2017	إرتكاب جرائم حرب ضد أهداف مدنية، خطف بقصد الإبتزاز، إحتجاز غير قانوني، محاولة الإبتزاز، استخدام القوة أو التهديد ضد حياة أو عضو جسدي، عضوية بمنظمة إرهابية أجنبية	سجن ٤ سنوات و ٩ أشهر
ألمانيا	إبراهيم ال ف	سوريا	الجيس السوري الحر	محكوم	2017	جرائم حرب، قتل أشخاص محميين تحت القانون الإنساني الدولي، قتل، إختطاف بقصد الإبتزاز، إرتكاب جرائم حرب	سجن مدى الحياة
ألمانيا	٧ مسؤولين رفيعي المستوى من الجيش السوري، من ضمنهم وزير الدفاع فهد جاسم الفريج، النائب العام العسكري الجزال محمد حسان كنجو، رئيس الشرطة العسكرية و مدير سجن صيدنايا	سوريا	الحكومة السورية	تم تقديم شكوى جنائية	2017	تعذيب	
ألمانيا	خليفة س	سوريا	جبهة النصرة	محكوم	2017	عضوية بمنظمة إرهابية أجنبية، إنتهاك قانون التحكم بالأسلحة العسكرية	سجن ٣ سنوات
ألمانيا	ماهر ال ه (١٧)، محمد أ (٢٦)، إبراهيم م (١٨)	سوريا	تنظيم الدولة	محكوم	2018	عضوية بمنظمة إرهابية	
ألمانيا	٦ مسؤولين رفيعين من المخابرات العسكرية	سوريا	الحكومة السورية	تم تقديم شكوى جنائية	2018	تعذيب	
ألمانيا	السورية للإتصالات، أوتيماكو، مسؤولون رفيعون من المخابرات العسكرية	سوريا	الحكومة السورية، شركات سورية و ألمانية	تم تقديم شكوى جنائية	2018	المساعدة و التحريض على جرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب	

الدولة المُحاكِمَة	الجنّاة	الجنسية	الإنتماء	الحالة	تاريخ	الجرائم المزعومة أو الإدانات	العقوبة
ألمانيا	١٠ مسؤولين رفيعين من مكتب الأمن الوطني و المخابرات الجوية، بمن فيهم رئيس المخابرات الجوية	سوريا	الحكومة السورية	شكوى جنائية، قُدّمت، مذكرة إعتقال صدرت بحق جميل الحسن	2018	جرائم ضد الإنسانية و جرائم حرب	
ألمانيا	أنور ر، إيدأ	سوريا	الحكومة السورية	بانتظار المحاكمة	2019	جرائم ضد الإنسانية تتضمن أكثر من أربعة آلاف حالة تعذيب	
ألمانيا	محمد ك	سوريا	الجيس السوري الحر	محكوم	2019	جرائم حرب، تعذيب، خطف	سجن ٤,٥ سنة
ألمانيا	قاسم أ	سوريا	الجيس السوري الحر	محكوم	2019	جرائم حرب، من ضمنها الظهور مع رأس لجنّة مقطّعة	سجن ٣,٥ سنة
ألمانيا	نسيم أ	ألمانيا	تنظيم الدولة	قيد الحجز	2019		
ألمانيا	عبد الجواد الك	سوريا	جبهة النصرة	محكوم	2020	جرائم حرب، إرهاب	سجن مدى الحياة
بلجيكا	أعضاء (شريعة من أجل بلجيكا): فؤاد بلقاسم (قائد)، و ٤٥ من أعضاء المجموعة	بلجيكا	شريعة من أجل بلجيكا (تنظيم الدولة)	٨ محكومين، ١ تم تبرئته	2015	عضوية في منظمة إرهابية	سجن ١٢ سنة (بلقاسم)، سجن ٣ ل ٥ سنوات (٧ أعضاء آخرين)
بلجيكا	حمزة ب، هاريس سي ك، عبد الفتاح أ، يونس ها، كمال أ، سامي ل،	بلجيكا	النصرة، الشباب	محكوم	2015	محاولة المشاركة في أعمال إرهابية	سجن لمدة ٣ ل ١٠ سنوات
بلجيكا	حكيم العوساكي	بلجيكا	تنظيم الدولة	محكوم	2017	قتل	سجن و خضوع للمراقبة لمدة ٣٨ سنة
بلجيكا	نورا م، حفصة م، إلهام ه	بلجيكا	تنظيم الدولة	محكوم غيايبا	2019	عضوية في منظمة إرهابية	سجن ٥ سنوات، تجريد من الجنسية عند الإفراج
بلجيكا	ثلاثة شركات فلمنكية (أبي لتجارة الكيماويات، أنيكس كستومز و داتمار للوجستيات) و مديران إداريين (رودولف ريبي، هيرمان فان لانديغيم)	بلجيكا	شركات بلجيكية	محكوم	2020	انتهاك متطلبات الترخيص للتصدير في الإتحاد الأوروبي	غرامة ٧٥٠٠٠ يورو و نصف مليون يورو للشركات، سجن ٤ أشهر (رودولف ريبي)، سجن لمدة سنة (لانديغيم)
فرنسا	ناتالي حدّادي	فرنسا	تنظيم الدولة	محكوم	2017	تمويل إرهاب	سجن سنتين
فرنسا	نيكولاس موريو	فرنسا	تنظيم الدولة	محكوم	2017	إرتباط بمنظمة إرهابية	سجن ١٠ سنوات
فرنسا	ألبيرتاين س، مصطفى س، سعيد ي	فرنسا	تنظيم الدولة	محكوم	2018	النية لإرتكاب جرائم إرهابية	سجن من ٥ ل ٩ سنوات

الدولة المُحاكِمَة	الجنّاة	الجنسية	الإنتماء	الحالة	تاريخ	الجرائم المزعومة أو الإدانات	العقوبة
فرنسا	علي مملوك، جميل الحسن، عبد السلام محمود	سوريا	الحكومة السورية	صدرت مذكرة إعتقال	2018	التورط بجرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية	
فرنسا	شركة لافارج س أ	فرنسا	شركة فرنسية	التحقيق مستمر	2019	تمويل إرهاب	
فرنسا	جيهان مخزومي	فرنسا	تنظيم الدولة	محكوم	2019	إرهاب، خطف	سجن ١٤ سنة
فرنسا	آن ديانا كلايم، محمد عامري	فرنسا (كلايم)، تونس (عامري)	تنظيم الدولة	محكوم	2019	إرتباط بمنظمة إرهابية، محاولات للإنضمام لتنظيم الدولة	سجن ٩ سنوات (كلايم)، سجن ١٠ سنوات و نفي من فرنسا (عامري)
فرنسا	عبد الحميد أ	سوريا	الحكومة السورية	التحقيق مستمر	2020	تواطؤ في جرائم ضد الإنسانية	
فرنسا	شركة كوسموس س أ	فرنسا	شركة فرنسية	التحقيق مستمر (case)	2014	تواطؤ في انتهاكات لحقوق الإنسان	
كندا	أشتون لارموند، كارلوس لارموند، سليمان محمد	كندا	تنظيم الدولة	محكوم	2016	محاولة مغادرة كندا للإنضمام لمجموعة إرهابية	سجن ١٧ سنة (أشتون)، سجن ٧ سنوات (كارلوس و سليمان)
كندا	إسماعيل حبيب	كندا	تنظيم الدولة	محكوم	2017	محاولة مغادرة كندا للإنضمام لمجموعة إرهابية	سجن ٨ سنوات
كندا	عثمان عايد حمدان	فلسطين	تنظيم الدولة	تم التبرئة	2017	تقديم المشورة لارتكاب جريمة القتل، إعتداء تسبب بأذى جسدي شديد، و تخريب الممتلكات و توجيه أي شخص لتنفيذ أعمال إرهابية	
كندا	إيكار ماو	كندا	تنظيم الدولة	بانتظار المحاكمة	2019	المشاركة في النشاطات لمجموعة إرهابية، مغادرة كندا للمشاركة في نشاط مجموعة إرهابية	
هولندا	عمر ه، محمد ج	هولندا	مجموعة غير محددة	محكوم	2013	التجهيز للقتل، التخطيط للحرق أو التفجير، و الإلتزام بمعتقدات جهادية	سجن ١ سنة (عمر)، علاج نفسي (محمد)
هولندا	إيمان ب، أسامة ك، عز الدين ك، رودولف ه، موسى ل، هشام آل و، حاتم ر، أنيس ز	هولندا	تنظيم الدولة النصر	محكوم	2015	التحريض للإنضمام لمجموعة إرهابية، نشر مواد تحريضية، تجنيد الأشخاص للسفر إلى سوريا، المشاركة في التدريب على ارتكاب أعمال إرهابية، المشاركة بمنظمة إجرامية و إرهابية، و تهم أخرى مرتبطة بالتحريض على الكراهية و القذف	سجن ٦ سنوات (عز الدين، حاتم، أنيس)، سجن ٥ سنوات (هشام)، سجن ٣ سنوات (رودولف، أسامة)، سجن ١٥٥ يوم (جوردي)، سجن ٤٣ (موسى)، سجن ٧ أيام (إيمان)
هولندا	شكري ف	هولندا	تنظيم الدولة	محكوم	2016	نشر مواد تحريضية	سجن ٦ أشهر مع وقف التنفيذ، تحت المراقبة لمدة سنتين
هولندا	ماهر ه	هولندا، المغرب	مجموعة غير محددة	محكوم	2016	التحضير لارتكاب جرائم إرهابية	سجن ٤ سنوات

الدولة المحاكمة	الجنّة	الجنسية	الإنتماء	الحالة	تاريخ	الجرائم المزعومة أو الإدانات	العقوبة
هولندا	محمد ج	هولندا	تنظيم الدولة	محكوم	2016	إرتكاب جرائم بنية الإرهاب	سجن ٣ سنوات و التزام مشفى
هولندا	لورا هانسن	هولندا	تنظيم الدولة	محكوم	2017	السفر إلى سوريا للإنضمام لتنظيم الدولة الإرهابي	سجن لمدة سنتين (تم صرف العقوبة)
هولندا	تيري ك، فيكتور د، جهاد س، ياغور، مروان ب، خالد ب، جيروين فان د، خالد ب، عادل ب، رضوان ب	هولندا	تنظيم الدولة	صدرت الإستدعاءات	2018	جرائم تتعلق بالإرهاب	
هولندا	مسؤولون سوريون سابقون غير معلومة أسماؤهم	سوريا	الحكومة السورية	التحقيق مستمر	2019		
هولندا	أحمد الخضر	سوريا	جبهة النصرة	في المحاكمة	2019	جرائم حرب، إعدام ميداني	
هولندا	أسامة أشرف أخلافة	هولندا	تنظيم الدولة	محكوم	2019	جرائم حرب، المشاركة في منظمة إرهابية، و التجهيز لجرائم إرهابية	سجن ٧,٥ سنة
هولندا	رضا نيدالها	هولندا	تنظيم الدولة	محكوم	2019	عضوية بمنظمة إرهابية	سجن ٤,٥ سنة
هولندا	إكزافييرا س، فاطمة ه	هولندا، المغرب	تنظيم الدولة	بانتظار المحاكمة	2019	المشاركة في منظمة إرهابية	

الملحق 2: المصادر

- 1 «إنهاء القتال في سوريا لتجنب كارثة إنسانية أكبر»، أخبار الأمم المتحدة، 29 كانون الثاني/يناير، 2020، <https://news.un.org/en/sto-ry/2020/01/1056272>.
- 2 «الغارات التي استهدفت مرافق طبية سورية تبدو متعمدة: الأمم المتحدة»، رويترز، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، <https://www.reuters.com/article/us-syria-security-un-idUSKBN1X1JG>؛ تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية «لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 15 آب/أغسطس 2019»، <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/ICISyria/Pages/Documentation.aspx>.
- 3 «توفي أكثر من 500 شخص، معظمهم من الأطفال، في مخيم الهول في سوريا في عام 2019: بحسب مسعفون»، موقع ميدل إيست آي، تم الولوج إلى الموقع في 30 كانون الثاني/يناير، 2020، <http://www.middleeasteye.net/news/more-500-people-mainly-children-died-syrias-al-hol-camp-2019-medics>.
- 4 «المركز السوري للعدالة والمساءلة حصل على وثائق تُظهر دور المخابرات السورية في توجيه المساعدات الإنسانية»، (مدونة) المركز السوري للعدالة والمساءلة، 1 آب/أغسطس، 2019، <http://syriaaccountability.org/updates/2019/08/01/documents-obtained-by-sjac-show-role-of-syrian-intelligence-in-directing-humanitarian-aid>.
- 5 الغارات التي استهدفت مرافق طبية سورية تبدو متعمدة.
- 6 «تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية»، 15 آب/أغسطس 2019.
- 7 «ما المقصود بمنع استهداف المدارس والمساحي والمساعدات الإنسانية وكوادرها؟» موقع «ذا نيو هيومانيتريان»، 13 تشرين الثاني/نوفمبر، 2018، <https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2018/11/13/what-humanitarian-deconfliction-syria-yemen>.
- 8 يعرف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) مصطلح منع الاستهداف بأنه «تبادل المعلومات والنشرات التخطيطية من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية مع الجهات الفاعلة العسكرية من أجل منع أو حل النزاعات بين هدي المجموعتين، وإزالة العقبات أمام العمل الإنساني، وتجنب المخاطر المحتملة للعاملين في المجال الإنساني. انظر جان إجلاند، وأديل هاربر، وآبي ستورداد، «للبقاء وتقديم الخدمات: الممارسات الجيدة للعاملين في المجال الإنساني في بيئات آمنة معقدة» (OCHA، 2011)، https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Stay_and_Deliver.pdf.
- 9 إيفان هيل وويتني هيرست، «حاولت الأمم المتحدة إنقاذ المشافي في سوريا. لم تُفلح في ذلك». نيويورك تايمز، 29 كانون الأول/ديسمبر، 2019، قسم أخبار العالم، <https://www.nytimes.com/2019/12/29/world/middle-east/united-nations-syria-russia.html>.
- 10 هيل وهيرست.
- 11 «الأمم المتحدة ينشئ مجلس تحقيق أممي للتحقيق في حوادث وقعت في شمال غرب سوريا منذ توقيع مذكرة التفاهم حول إدلب بين روسيا وتركيا»، الأمم المتحدة، 1 آب/أغسطس، 2019، <https://www.un.org/press/en/2019/sgsm19685.doc.htm>.
- 12 ويتني هورست وريك جلاستون، «الاستعلام الذي تجرته الأمم المتحدة حول قصف مشافي في سوريا قد يتأثر بالضغط الروسي، وسيكون محدود النطاق»، نيويورك تايمز، 14 تشرين الثاني/نوفمبر، 2019، <https://www.nytimes.com/2019/11/14/world/middleeast/russia-syria-hospital.html>.
- 13 «أخبروا الأمم المتحدة: حان وقت الحقيقة بشأن الهجمات الإجرامية على الصحة في سوريا»، أطباء من أجل حقوق الإنسان، 2019، <https://secure.phr.org/secure/tell-un-expose-truth-about-targeting-medical-facilities-syria>.
- 14 إديث ليدرر، «مسؤول في الأمم المتحدة يقول إن هناك أكثر من 100,000 معتقل ومفقود في سوريا»، وكالة أسوشيتد برس، 7 أغسطس/آب، 2019، <https://apnews.com/20b3e7d438174f8e9bf50df6d281ca68>.
- 15 «تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 31 كانون الثاني/يناير، 2019)، <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/ICISyria/Pages/Documentation.aspx>.
- 16 «تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية»، 15 آب/أغسطس، 2019.
- 17 محمد عبدالستار وعمار حمو، «قوات سوريا الديمقراطية يعتقلون عاملين في المجال الإنساني في الرقة، مما يثير أسئلة ومخاوف»، سوريا على طول، 19 آب/أغسطس، 2019، <https://syriadirect.org/news/sdf-arrest-human-independent.co.uk/news/world/middle-east/isis-yazidi-women-rescue-slaves-iraq-syria-a9232621.html>.
- 18 ريتشارد هول، «إنقاذ نساء يزيديات من أسر داعش بعد تسعة أشهر من سقوط الخلافة»، الإندبندنت، 4 كانون الأول/ديسمبر، 2019، <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/isis-yazidi-women-rescue-slaves-iraq-syria-a9232621.html>.
- 19 «مرافقة عائلات المفقودين: كتيب عملي» (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، تم الولوج إلى الرابط في 28 كانون الثاني/يناير، 2020، <https://shop.icrc.org/accompagner-les-familles-des-personnes-portees-disparues-2826.html>.
- 20 «الاحتجاز في صيدنايا: تقرير عن إجراءات وتبعات الاعتقال» (رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، <https://org.admsp//disappearanc-enforced-and-death-of-factory-prison-sednaya-syria-in-es>.
- 21 «كانت جريمي الوحيدة هي أنني كنت طبيبة» (أطباء من أجل حقوق الإنسان، كانون الأول/ديسمبر 2019)، <https://phr.org/our-work/resour-es/my-only-crime-was-that-i-was-a-doctor>.
- 22 هيد هيد، «نفاصل 'اتفاقات التسوية' تكشف كيف أنها بعيدة كل البعد عن هذا المسمى»، تشاتام هاوس (مدونة)، آب/أغسطس 2018، <https://syria.chathamhouse.org/research/the-details-of-reconciliation-deals-expose-how-they-are-anything-but-a-closer-look-at-the-regimes-process-reveals-its-real-goal-retribution-and-control>.
- 23 «سوريون يتعرضون للاحتجاز والقتل بموجب اتفاقات المصالحة»، المركز السوري للعدالة والمساءلة (مدونة)، 10 كانون الثاني/يناير، 2019، <https://ar.syriaaccountability.org/1704/>.
- 24 انظر نظام روما الأساسي، المادة (8)(2)(أ)(خامساً)، التي تُعرّف «إجبار أسير حرب أو أي شخص محمي آخر على الخدمة في قوات جهة معادية» بأنه انتهاك جسيم لاتفاقيات جنيف. هيد هيد، «نفاصل 'اتفاقات التسوية' تكشف كيف أنها بعيدة كل البعد عن هذا المسمى»، تشاتام هاوس (مدونة)، آب/أغسطس 2018، <https://org.admsp//deals-reconciliation-of-details-the-research/org.chathamhouse.syria//goal-real-its-reveals-process-regimes-the-at-look-closer-a-but-anything-are-they-how-expose>.

- 25 هيد، «تفاصيل اتفاقات التسوية» تكشف كيف أنها بعيدة كل البعد عن هذا المسمى».
- 26 وليد النوفل، «عام على «المصالحة» الغامضة في جنوب سوريا»: الاعتقالات مستمرة وتتمدد»، سوريا على طول، 18 تموز/ يوليو، 2019، <https://syriadirect.org/news/a-year-after-%E2%80%99reconciliation%E2%80%9D-arrests-and-disappearances-abound-in-south-ern-syria>.
- 27 «بني المطرقة والسندان: دوافع وتجارب السوريون الذين أُجبروا على العودة إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الأسد» (الرابطة السورية لكرامة المواطن، تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، <https://www.syacd.org/wp-content/uploads/2019/11/Between-Hammer-and-Anvil.pdf>.
- 28 «تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية»، 31 كانون الثاني/يناير، 2019.
- 29 «عمليات فصل جماعية وغرامات مالية وأحكام السجن تظل أكثر من 400 موظفًا حكوميًّا في محافظة القنيطرة»، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (مدونة)، 17 كانون الأول/ ديسمبر، 2018، <https://stj-sy.org/en/1090>.
- 30 «سوريا: اعتقالات ومضايقات في المناطق المستعادة»، هيومن رايتس ووتش (مدونة)، 21 أيار/مايو، 2019، <https://www.hrw.org/news/2019/05/21/syria-detention-harassment-retaken-areas>: المركز السوري للعدالة والمساءلة حصل على وثائق تُظهر دور المخابرات السورية في توجيه المساعدات الإنسانية، المركز السوري للعدالة والمساءلة، 1 آب/أغسطس، 2019، <https://syriaaccountability.org/documents-obtained-by-sjac-show-role-of-syrian-intelligence-in-directing-humanitarian-aid/>.
- 31 المركز السوري للعدالة والمساءلة، «عودتنا أصبحت حلمًا»، 12 أيلول/سبتمبر، 2019، <https://syriaaccountability.org/updates/2019/09/12/video-return-is-a-dream/>.
- 32 آله نصار ووليد النوفل، «بعد مصادرة حرية السوري، نظام الأسد يواصل الاستيلاء على أملاك معارضيه»، سوريا على طول، 7 تشرين الثاني/نوفمبر، 2019، <https://syriadirect.org/news/after-steal-%E2%80%99ing-their-dream-of-freedom-damascus-goes-after-syrians%E2%80%99-assets>.
- 33 «إجراءات جديدة لجني الأموال من المتخلفين عن الخدمة العسكرية»، عنب بلدي، 26 كانون الأول/ديسمبر، 2020، <https://english.enabbaladi.net/archives/2019/12/new-procedures-to-raise-money-from-draft-dodgers>.
- 34 ديفيد روزنبرغ، «رأي: انتهت الحرب، ولكن البؤس الاقتصادي في سوريا يزداد سوءًا»، صحيفة هآرتس، 22 كانون الثاني/يناير، 2020، <https://www.haaretz.com/middle-east-news/syria/premium-the-war-is-over-but-syria-s-economic-misery-is-growing-worse-1.8433530>: «الأزمة السورية انتهت، بدأ عصر إعادة الإعمار: لاريجاني إيران»، وكالة تسنيم للأخبار، 29 كانون الأول/ديسمبر، 2019، <https://www.tasnimnews.com/en/news/2019/12/29/2170070/syrian-crisis-over-reconstruction-era-has-begun-iran-s-larjani>.
- 35 المركز السوري للعدالة والمساءلة، «أولويات للجمعية العامة للأمم المتحدة 2019»، أيلول/سبتمبر، 2019، <https://syriaaccountability.org/priorities-for-the-2019-un-general-assembly/>.
- 36 «التأثير الإنساني للعمليات العسكرية في شمال شرق سوريا» (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 15 تشرين الأول/أكتوبر، 2019)، https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarian-response.info/files/documents/files/ocha_syria_nes_flash_update_6_as_of_15_october_final.pdf.
- 37 «سوريا: تعرض المدنيين في «المناطق الآمنة» للإساءة في عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، وتم منحهم من العودة من قبل الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا»، هيومن رايتس ووتش (المدونة)، 27 نوفمبر/تشرين الثاني، 2019، <https://www.hrw.org/news/2019/11/27/syria-civilians-abused-safe-zones>.
- 38 دارين بلتر، «تركيا تخطط لإقامة مسرّع إسكافي بقيمة 27 مليار دولار في
- شمال شرق سوريا: مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية»، رويترز، 27 أيلول/سبتمبر، 2019، <https://www.reuters.com/article/us-syria-security-turkey-turkey-plans-27-billion-housing-project-in-northeast-syria-broad-caster-trt-idUSKBN1WC1V2>.
- 39 ديفيد ويلنا، «إذا أخذت الولايات المتحدة النفط السوري، فقد يكون ذلك انتهاكاً للقوانين الدولية المناهضة للنهب»، NPR، 30 تشرين الأول/أكتوبر، 2019، <https://www.npr.org/2019/10/30/774521472/if-u-s-takes-syrian-oil-it-may-violate-international-laws-against-pillage>.
- 40 ديفيد ويلنا.
- 41 هوميرا باموك، «النفط من شمال شرق سوريا يجري استخدامه للمجموعات المحلية - وزارة الخارجية الأمريكية»، رويترز، 6 تشرين الثاني/نوفمبر، 2019، <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-usa-oil-oil-from-northeastern-syria-being-used-for-local-communi-ties-us-state-department-idUSKBN1XG2NR>: لارا سيليجمان، «البتاجون يدافع عن البعثة الغامضة في حقول النفط السورية»، موقع «فورين بوليسي»، 7 تشرين الثاني/نوفمبر، 2019، <https://foreignpolicy.com/2019/11/07/pentagon-defends-murky-mission-syria-oil-fields-islamic-state-russia-syria/>: انظر أيضاً، نظام روما الأساسي، المادة 8(أ)(أ) (رابعاً) التي تُعرّف «إلحاق تدمير واسع النطاق بالمتكلمات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة» بأنه انتهاك جسيم لاتفاقيات جنيف.
- 42 «تركيا: إبعاد ما يقارب من 100,000 سوري غير مسجل من إسطنبول»، الإذاعة الألمانية، 1 نيسان/أبريل، 2020، <https://www.dw.com/en/tur-key-nearly-100000-unregistered-syrians-removed-from-istan-bul/a-51888092>.
- 43 دانيال هيزيش وكريستين بالدسون، «العفو الدولي: تركيا أجبرت لاجئتي سوريين على العودة إلى منطقة حرب»، الإذاعة الألمانية، 25 تشرين الأول/أكتوبر، 2019، <https://www.dw.com/en/amnesty-turkey-forced-syri-an-refugees-back-into-war-zone/a-50978424>.
- 44 «يتم إرسالهم إلى منطقة حرب: عمليات الترحيل غير القانونية التي تجريها تركيا بحق اللاجئين السوريين» (منظمة العفو الدولية، 25 تشرين الأول/أكتوبر، 2019)، <https://www.amnesty.org/en/documents/eur44/1102/2019/en>: «إحاطة معهد التحرير: عودة اللاجئين»، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، 26 آب/أغسطس، 2019، <https://timep.org/reports-briefings/timep-brief-return-of-refugees>.
- 45 توفان جومروكو وداريا كورونسكايا، «روسيا وتركيا تتوصلان إلى اتفاق لإبعاد وحدات حماية الشعب الكردية عن الحدود السورية»، رويترز، 23 تشرين الأول/أكتوبر، 2019، <https://www.reuters.com/article/us-syria-secu-arity-idUSKBN1X10ZE>.
- 46 كارلوتا غول، «الخطة الراديكالية لتركيا: إرسال مليون لاجئ إلى سوريا»، صحيفة نيويورك تايمز، 9 تشرين الأول/أكتوبر، 2019، <https://www.nytimes.com/2019/09/10/world/middleeast/turkey-syria-refugees-erdogan.html>.
- 47 «رَّحَّل لبنان ما يقرب من 2,500 لاجئ سوري في غضون ثلاثة أشهر: العفو الدولية»، «ميدل إيست آي»، 27 آب/أغسطس، 2019، www.middleeasteye.net/news/lebanon-deported-2500-syri-an-refugees-amnesty: «السياسة الدولية لعودة اللاجئين السوريين: حالة لبنان»، معهد الشرق الأوسط، 20 آب/أغسطس، 2019، <https://www.mei.edu/publications/international-politics-syrian-refugee-re-turn-case-lebanon>.
- 48 «لبنان: يجب على السلطات إيقاف عمليات ترحيل اللاجئين السوريين على الفور»، منظمة العفو الدولية، 27 آب/أغسطس، 2019، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/08/lebanon-authorities-must-im-mediately-halt-deportation-of-syrian-refugees>: «رَّحَّل لبنان ما يقرب من 2,500 لاجئ سوري في غضون ثلاثة أشهر: العفو الدولية».
- 49 «سياسات حكومية جديدة تؤدي إلى تدهور أوضاع اللاجئين في لبنان»، المركز السوري للعدالة

50 "التحديث الإنساني لمخيم الركبان" (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 25 أيلول/سبتمبر، 2019)، <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/RUKBAN%20Humanitarian%20Update-280919.pdf>.

51 «من الحصار إلى التفكيك، روسيا تقرب من إنهاء قضية مخيم الركبان،» عنب بلدي، 30 أيلول/سبتمبر، 2019، من التطويق إلى التفكيك، روسيا على وشك إغلاق ملف مخيم الركبان.

52 «فشل حالة سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية لأن الأصوات السلبية تمنع مجلس الأمن من تمرير مشروع قرار»، تم الولوج إلى الموقع في 21 كانون الثاني/يناير، 2020، <https://www.un.org/press/en/2014/sc11407.doc>.

53 إيسون لانجر، ماكسيمو ماكزوي، «التوسع الهادئ للولاية القضائية العالمية»، 11 كانون الأول/ديسمبر، 2019، <https://academic.oup.com/ejil/article/30/3/779/5673332?guestAccessKey=3d-8981ca-fc7a-4d71-b7a4-a585e1bdf6d3>.

54 ميا ستوارت، «المحاكم الوطنية في الصدارة لمحكمة جرائم الحرب السورية»، الجزيرة، 5 تشرين الثاني/نوفمبر، 2019، <https://www.aljazeera.com/news/2019/10/national-courts-lead-prosecuting-syrian-war-crimes-191030090727180.html>.

55 «شبكة الإبادة الجماعية»، تم الولوج إلى الموقع في 21 كانون الثاني/يناير، 2020، <http://www.eurojust.europa.eu/Practitioners/Genocide-Network/Pages/GN-sitemap.aspx>.

56 «إدانة (أن ديان كلارين) بالتآمر الإرهابي لمحاولتها عبور الحدود إلى أراضي تنظيم داعش»، يورو تايمز عربية، 21 تشرين الثاني/نوفمبر، 2019، http://euro-times.com/index.php?aa-news&id2=32961&fbclid=IwAR0_8WANHbLgOzyuJ0-KXkbhr_Bv_O-mPc354walTaxbDf-dR1S30RSLAqF8.

57 «اعتقال قائد مشتبه به لجهة النصرة في هولندا»، الموقع الإلكتروني لدائرة الادعاء العام الهولندية، 21 أيار/مايو، 2019، <https://www.om.nl/algemeen/english@105895/suspected-commander>.

58 انظر الملحق (أ).

59 فولفغانغ كالك وباتريك كروكر، «تحقيقات في قضايا التعذيب السورية في ألمانيا وما وراءها، بث روح جديدة في الولاية القضائية العالمية في أوروبا؟» (مجلة العدالة الجنائية الدولية، 2018)، <https://academic.oup.com/jicj/article-abstract/16/1/165/4956463?redirectedFrom=fulltext>.

60 «ألمانيا تطلب تسليم السوري جميل حسن من لبنان»، الجزيرة، 23 شباط/فبراير، 2019، <https://www.aljazeera.com/news/2019/02/germany-seeks-extradition-syria-jamil-hassan-lebanon-19022310111748.html>.

61 كيت كونولي، «ألمانيا تعتقل سوريين اثنين يُشتبه في ارتكابهما جرائم ضد الإنسانية»، صحيفة الغارديان نورث داكوتا، <https://www.theguardian.com/world/2019/feb/13/germany-arrests-two-suspected-syrian-security-service-officers>.

62 ECCHR، «مع أول محاكمة جنائية في جميع أنحاء العالم حول التعذيب في سوريا، المحاكم الألمانية تسجل سابقة دولية»، 29 تشرين الأول/أكتوبر، 2019، <https://www.ecchr.eu/nc/en/press-release/with-the-first-criminal-trial-worldwide-on-torture-in-syria-german-courts-to-set-international-precedent>.

63 «العدالة أمر الصّحاح؟ قضية أنور رسلان»، 27 شباط/فبراير، 2019، <https://ar.syriaaccountability.org/1730/>.

64 ليز ألدريان، «تثبيت تهمة تمويل الإرهاب ضد شركة لافارج الفرنسية»، نيويورك تايمز، 7 تشرين الثاني/نوفمبر، 2019، <https://www.nytimes.com/2019/11/07/business/lafarge-terrorism-syria.html>.

65 إيثار عبد الحق، «سركة الإسمنت الفرنسية تشزي النفط من تنظيم داعش: وثائق»، 19 شباط/فبراير، 2016، <https://en.zamanalwsl.net/news/arti-cle/14166>.

66 «إدراج (كوزموس) كشاهد مساعد بشكل خطوة مهمة إلى الأمام في قضية منظورة لدى القضاء»، الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (مدونة)، 20 نيسان/أبريل، 2015، <https://www.fidh.org/en/region/europe-cen-tral-asia/france/designation-of-qosmos-as-assisted-witness-constitutes-an-important>.

67 «ميانمار في محكمة العدل الدولية - هل ستكون سوريا التالية؟»، المركز السوري للعدالة والمساءلة (مدونة)، 12 كانون الأول/ديسمبر، 2019، <https://syriaaccountability.org/myanmar-at-the-icj-is-syria-next/>.

68 تشارلي سافاج، «سجون ومعسكرات اعتقال كردية لأعضاء تنظيم داعش»، نيويورك تايمز، 13 تشرين الأول/أكتوبر، 2019، <https://www.nytimes.com/2019/10/13/us/politics/isis-prisoners-kurds.html>.

69 كونست ميوت، «فرنسا تصدر أحكاماً على جهاديين ميتين لكنها ترفض إعادة الأحياء إلى أرض الوطن»، نيويورك تايمز، 26 كانون الثاني/يناير، 2020، <https://www.nytimes.com/2020/01/26/world/europe/france-ghost-trials-isis.html>.

70 «السويد تستضيف اجتماع خبراء حول محكمة لتنظيم داعش»، الدوائر الحكومية السويدية، 3 حزيران/يونيو، 2019، <https://www.government.se/press-releases/2019/06/sweden-to-host-expert-meeting-on-isis-tribunal>.

71 «المركز السوري للعدالة والمساءلة وسركاؤه يحتون على تحوّل الحذر فيما يتعلق بإنشاء محكمة دولية تقتصر على جرائم داعش»، المركز السوري للعدالة والمساءلة، 4 حزيران/يونيو، 2019، <https://syriaaccountability.org/sjac-and-partners-urge-caution-with-regard-to-international-tribunal-limited-to-isis-crimes/>.

72 فريا ميرونوفا، «السنّة التي خسر فيها تنظيم الدولة الإسلامية آخر معاقلة»، السياسة الخارجية، 27 كانون الأول/ديسمبر، 2019، <https://foreignpolicy.com/2019/12/27/the-year-the-islamic-state-lost-its-last-strongholds>.

73 المركز السوري للعدالة والمساءلة، «أولويات للجمعية العامة للأمم المتحدة 2019».

74 سارة الديب، «أكراد سوريا يقدّمون تنظيم الدولة الإسلامية للمحاكمة مع التركيز على المصالحة»، وكالة أسوشيتد برس، 7 أيار/مايو، 2018، <https://apnews.com/d672105754434b738c8e5823233572c9>؛ ماثيو كراوس، «شمال شرق سوريا: القانون الجنائي المعقد في ساحة قتال معقدة»، جست سيكيوريتي، 28 تشرين الأول/أكتوبر، 2019، <https://www.justsecurity.org/66725/northeastern-syria-complex-criminal-law-in-a-compliated-battlespace>.

75 جاين عراف، «الانتقام للضعفاء»: المحاكم الكردية في شمال شرق سوريا تبشر النظر في قضايا داعش»، NPR، 29 أيار/مايو، 2019، <https://www.npr.org/2019/05/29/727511632/vengeance-is-for-the-weak-kurdish-courts-in-northeastern-syria-take-on-isis-cases>؛ Liz Sly، «مقاتلو داعش المحتجزون يحصلون على أحكام قصيرة وعلاج باستخدام الفن في سوريا»، واشنطن بوست، 14 آب/أغسطس، 2019، <https://www.washingtonpost.com/world/2019/08/14/captured-isis-fighters-get-short-sentences-art-therapy-syria/?arc404=true>.

76 عراف، «الانتقام للضعفاء»: المحاكم الكردية في شمال شرق سوريا تبشر النظر في قضايا داعش؛ جاين عراف، «مقاتلو داعش يخضعون للمحاكمة في الأراضي الكردية»، NPR، 25 أيار/مايو، 2019، <https://www.npr.org/2019/05/25/726941819/isis-fighters-on-trial-in-kurdish-territory>.

77 عراف، «الانتقام للضعفاء»: المحاكم الكردية في شمال شرق سوريا تبشر النظر في قضايا داعش؛ كراوس، «شمال شرق سوريا: القانون الجنائي المعقد في ساحة قتال معقدة».

78 عراف، «الانتقام للضعفاء»: المحاكم الكردية في شمال شرق سوريا تبشر النظر في قضايا داعش».

السوريين؛ ضحية تناشد من أجل وضع حد للإفلات من العقاب ووقف هذا
الرعب» أخبار الأمم المتحدة، 7 آب/أغسطس، 2019، <https://news.un.org/en/story/2019/08/1043891>.

126 "الاحتجاج في صيدنايا: تقرير عن إجراءات وتبعات الاعتقال".

127 «سوريا: كشف مصير ضحايا داعش المفقودين»، هيومن رايتس ووتش
(مدونة)، 14 أيار/مايو، 2019، <https://www.hrw.org/news/2019/05/14/syria-reveal-fate-missing-victims-isis>.

128 من أجل توصيات المركز السوري للعدالة والمساءلة حول الأزمة الإنسانية، انظر: «أولويات للجمعية
العامة للأمم المتحدة 2019» (المركز السوري للعدالة والمساءلة، أيلول/سبتمبر 2019)،
<https://syriaaccountability.org/priorities-for-the-2019-un-general-assembly/>

إندبندنت، 7 تشرين الأول/أكتوبر، 2016، <https://www.independent.co.uk/voices/syria-syrian-war-us-eu-sanctions-bashar-al- Assad-patrick-cockburn-a7350751.html>

114 «فهم دور العقوبات في النزاع السوري»، المركز السوري للعدالة والمساءلة (مدونة)، 28 آذار/مارس، 2019،

<https://syriaaccountability.org/understanding-the-role-of-sanctions-in-the-syrian-conflict/>.

115 «فهم دور العقوبات في النزاع السوري».

116 «فهم دور العقوبات في النزاع السوري».

117 «العقوبات الدولية ليست بديلاً للمساءلة في سوريا»، المركز السوري للعدالة والمساءلة (مدونة)،
10 آب/أغسطس 2017،

<https://syriaaccountability.org/international-sanctions-are-not-a-substitute-for-accountability-in-syria/>.

118 إيفان سيغال، «حرب سوريا قد تكون الأكثر توثيقاً على الإطلاق. ومع هذا، فإننا لا نعرف سوى
النذر اليسير»، PRI (مدونة)، 19 كانون الأول/ديسمبر، 2016، 2016-12-19، <https://www.pri.org/stories/2016-12-19/syrias-war-may-be-most-documented-ever-and-yet-we-know-so-little>.

119 «قاعدة بيانات المركز السوري للعدالة والمساءلة: كيف يستخدم المركز السوري للعدالة والمساءلة
التكنولوجيا لتحويل مجال توثيق حقوق الإنسان»،

<https://ar.syriaaccountability.org/2071/>

120 تريبت وآخرون، «كيف أثبت مراسلو التايمز أن روسيا قصفت مشافي سورية»، نيويورك تايمز، 13
تشرين الأول/أكتوبر، 2019، <https://www.nytimes.com/2019/10/13/reader-center/russia-syria-hos-pitals-investigation.html?searchResultPosition=11>
في سوريا. هكذا تتبعنا الجاني»، نيويورك تايمز، 1 كانون الأول/ديسمبر، 2019، <https://www.nytimes.com/2019/12/01/reader-center/syria-russia-bombing-video-investigation.html?searchResult-Position=8>؛ ملاخي براون وآخرون، «يتم قصف المشافي والمدارس في سوريا. يوجد تقصي محدود من قبل
الأمم المتحدة. نحن ألقينا نظرة أعمق. نيويورك تايمز، 31 كانون الأول/ديسمبر، 2019، القسم العالمي،
<https://www.nytimes.com/interactive/2019/12/31/world/middleeast/syria-united-nations-investigation.html>

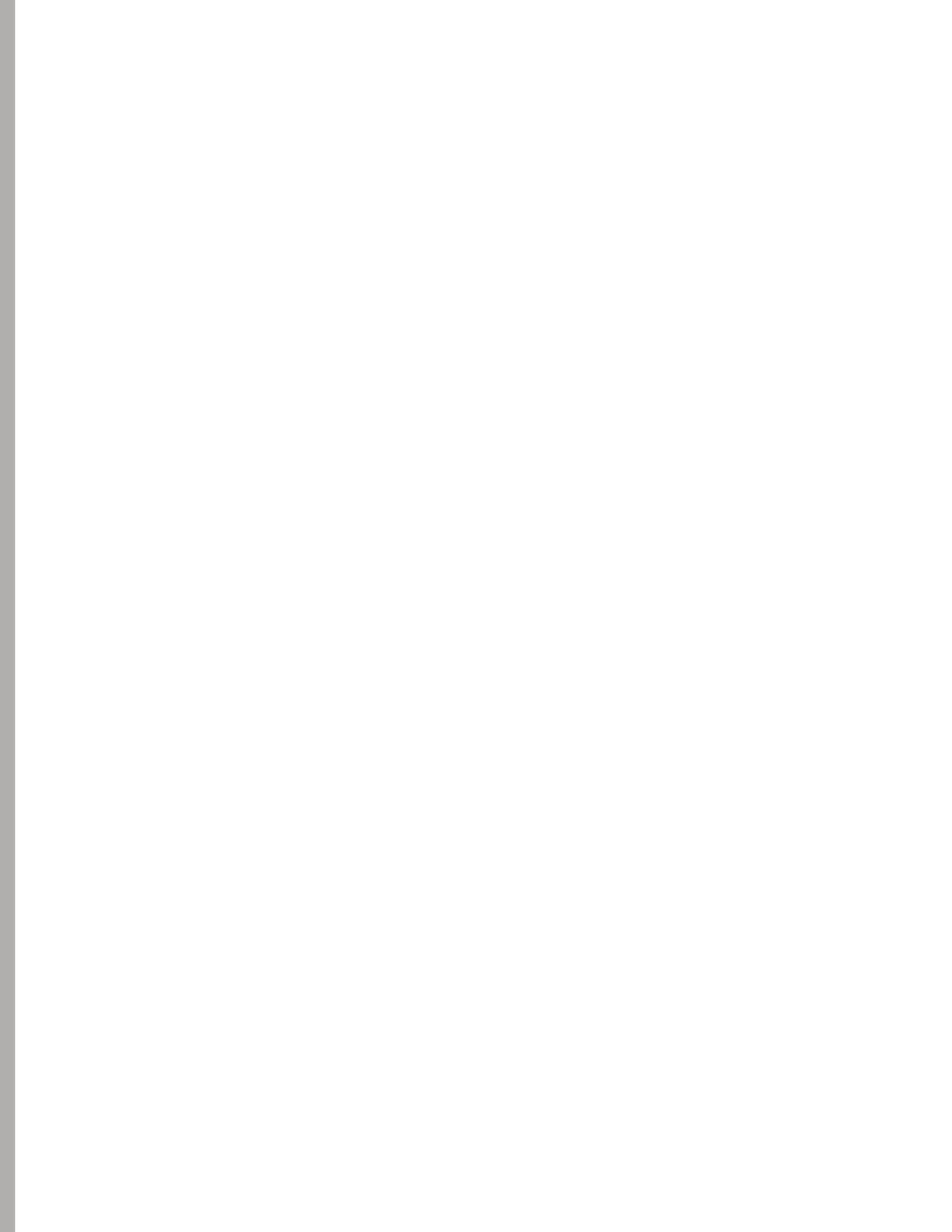
121 هادي الخطيب وضياء كيالي، «اليوتيوب يمحو التاريخ»، نيويورك تايمز،
23 تشرين الأول/أكتوبر، 2019، <https://www.nytimes.com/2019/10/23/opinion/syria-youtube-content-moderation.html>
«بواصل اليوتيوب حذف الأدلة على الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سوريا»،
Wired، 26 حزيران/يونيو، 2018، <https://www.wired.co.uk/article/chemical-weapons-in-syria-youtube-algorithm-delete-video>.

122 فاطمة بن حمد، «صور توثق عمليات القتل خارج نطاق القضاء من
قبل مليشيات مدعومة من تركيا في سوريا»، 21 تشرين الأول/أكتوبر، 2019، <https://observers.france24.com/en/20191021-syria-turkey-militias>
؛ «جرائم حرب' ملقطة بصور هاتفية وحشية»، أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، 3
تشرين الثاني/نوفمبر، 2019، <https://www.bbc.com/news/world-mid-east-50250330>.

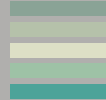
123 مقابلة مع فريق الاستجابة الأولى، 17 كانون الثاني/يناير، 2020.

124 «باص الحرية السوري يمر عبر بروكسل»، EU Neighbours South (مدونة)، 03 2019، <https://www.euneighbours.eu/en/south/stay-informed/news/syria-freedom-bus-passes-through-brussels>.

125 «مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يخذل بشكل مطلق المعتقلين



المركز السوري
للعدالة والمساءلة



ar.syriaaccountability.org | fb.com/syriaaccountability